مجلة
جامعة المهرة
للعلوم الإنسانية
مجلة علمية نصف سنوية محكمة
العدد التاسع عشر- رجب 1447هـ- ديسمبر 2025م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

https://doi.org/10.71311/.v6i2.238

شبهات حول تحقيق مقصد طاعة النبي صلى الله عليه وسلم والرد عليها

أ.د. عبدالله بن سالم بن يسلم بافرج
أستاذ التفسير وعلومه، قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
Dr.a.bafarj@hotmail.com

تاريخ إرسال البحث للمجلة 2025/6/1 تاريخ قبول البحث 2025/6/16
تاريخ نشر البحث 2025/12/23

ملخص:

يهدف البحث إلى تحقيق الرد على بعض الشبه التي تثار حول مقصد طاعة النبي صلى الله عليه، وربط الموضوع بواقع الأمة المسلمة المعاصر. وانتظم البحث في مبحثين وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع. وكان المبحث الأول في معنى العنوان، والمبحث الثاني في شبهات حول تحقيق مقصد طاعة النبي صلى الله عليه وسلم والرد عليها، وحوى ثلاث شبهات تم تفنيدها والرد عليها بالميزان العلمي الصحيح. ثم الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات، ومن أهم النتائج: أن كل الشبهات التي أثارها أعداء الدين حول طاعة النبي صلى الله عليه وسلم تقوم على المغالطات والتدليس، وأن تفنيد الشبهات يحتاج إليه عند انتشار شبهة ما ورواجها، وله ضوابطه، ومن أهم التوصيات: التوصية بعمل تطبيقات في الأجهزة المحمولة تبصر بوجوب طاعة النبي صلي الله عليه وسلم.

الكلمات المفتاحية: وجوب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم، تفنيد الشبهات، القرآنيين، العقلانيين، الرسالة.

Misconceptions Regarding the Fulfillment of the Objective of Obeying the Prophet (peace be upon him) and Their Refutation

Prof. Dr. Abdullah bin Salim bin Youslem Bafaraj
Professor of Tafsir and its Sciences, Department of Qur'an and Sunnah, Faculty of Da'wah and Usool al-Din, Umm Al-Qura University, Kingdom of Saudi
Dr.a.bafarj@hotmail.com

Abstract:

This research aims to refute specific misconceptions raised concerning the objective (maqṣad) of obeying the Prophet (peace be upon him) and to connect this subject to the contemporary context of the Muslim nation. The study is structured into two main chapters, a conclusion, and a bibliography.

The first chapter elucidates the conceptual framework and key terms of the research title. The second chapter is dedicated to examining misconceptions surrounding the fulfillment of the objective of Prophetic obedience and their refutation. It addresses three prominent misconceptions, systematically dismantling them through sound, scholarly methodology.

The conclusion presents the principal findings and recommendations. Key findings indicate that all misconceptions propagated by the adversaries of Islam regarding obedience to the Prophet (peace be upon him) are fundamentally built upon logical fallacies and deliberate misrepresentation (tadlīs). The research also affirms that refuting misconceptions becomes a religious and scholarly necessity when they gain widespread circulation, and such refutation must adhere to established academic and ethical guidelines.

Among the primary recommendations is the development of mobile applications designed to educate users about the obligation of obeying the Prophet (peace be upon him) and to illuminate its foundational principles.

Key words: Obligation of Obeying the Prophet (PBUH), Refuting Misconceptions, Quranists, Rationalists, Prophetic Message.

مجلة
جامعة المهرة
للعلوم الإنسانية
مجلة علمية نصف سنوية محكمة
العدد التاسع عشر- رجب 1447هـ- ديسمبر 2025م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

مقدمة

الحمد لله ﴿ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾ [التوبة: 33]، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وبعد؛ فقد ذكر الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم الكثيرَ من الآيات التي تدلُّ على طاعة النبي صلى الله عليه وسلم، ونوَّع فيها بحيث لم تكن الدلالة مقتصرة على وجهٍ واحد، وكرَّر ذلك في مواطن كثيرة من القرآن الكريم ؛ وكل ذلك ليبين الله سبحانه وتعالى لنا بوضوح أنَّ ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم يجب علينا الأخذ به، سواء كان تفسيرًا للقرآن وتبيينًا له وتوضيحًا لمعانيه وغوامضه، أو تفصيلًا لمجمله، أو تقييدا لمطلقه، أو تخصيصًا لعامّه؛ فهو الرسول الخاتم صلى الله عليه وسلم أرسله الله ليكون منارة هدى للبشرية إلى يوم القيامة؛ ولذلك كانت أقواله وأفعاله وتقريراته تشريعات إلى يوم الدين. وما زال أعداء الدين يحاربونه بشتى الوسائل، ومختلف الطرق، ومن تلك الوسائل والطرق الطعن في طاعة النبي صلى الله عليه وسلم، مؤملين إخماد النور والهدى الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، وهيهات لهم ذلك، فأئمة الإسلام من عهد الصحابة رضي الله عنهم ومن جاء بعدهم وإلى عصرنا هذا وحتى قيام الساعة لهم بالمرصاد يذبون عن حياض النبي صلى الله عليه وسلم ممتثلين قوله صلى الله عليه وسلم: "الدِّينُ النَّصِيحَةُ، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: لِلهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ"[1]، آخذين على أعناقهم قوله صلى الله عليه وسلم: "يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ"[2]، مستبشرين بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ مَوۡطِئٗا يَغِيظُ ٱلۡكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنۡ عَدُوّٖ نَّيۡلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٞ صَٰلِحٌ﴾ [التوبة: 120]. ألا وإن عداوة الأعداء في هذا الزمان أشد ضراوة، وأكثر شبها، وأقوى وسائل، لا سيما مع كثرة وسائل التواصل الاجتماعي وتنوعها؛ فكان لزامًا على أهل العلم أن يذبوا عن حياض النبي صلى الله عليه وسلم؛ فكان هذا البحث المتواضع حول هذا الموضوع المهم والجدير بالبحث والإيضاح والإشهار لعموم الناس، لا سيما النشء المسلم؛ ليأخذوا حذرهم من أعداء

---

[1] رواه البخاري في صحيحه، كِتَابُ: الْإِيمَانِ، في ترجمة باب، (30/1)، ومسلم في صحيحه، كِتَابُ: الْإِيمَانِ، بَابُ: بَيَانِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ، وَأَنَّ مَحَبَّةَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ إِفْشَاءَ السَّلَامِ سَبَبٌ لِحُصُولِهَا، (1/ 53)، رقم: (55).

[2] رواه ابن وضاح في البدع والنهي عنها، (ص: 26)، والتبريزي في مشكاة المصابيح، وصححه الألباني (82/1).

الدين، وتم اختيار نماذج من الشبهات؛ لأنها أكثر الشبهات انتشارا، وعنونت له بـ (شبهات حول تحقيق مقصد طاعة النبي صلى الله عليه وسلم والرد عليها).

مشكلة البحث:

يعالج البحث مشكلة عظيمة، وهي مشكلة عقديه قديمة متجددة، يتخذها أعداء الدين وسيلة للطعن فيه وإطفاء نوره، وكان ذلك من خلال عدة تساؤلات؛ هي:

1-هل أثار أعداء الدين شبها حول طاعة النبي صلى الله عليه وسلم؟

2-ما هي أبرز شبههم؟

3-هل لهم أدلة على شبههم؟

4-كيف يكون الرد على تلك الشبه؟

وتمت الإجابة على تلك التساؤلات من خلال هذا البحث.

أهداف البحث: يهدف البحث لعدة أمور هي:

1-الوقوف على أبرز الشبه التي أثارها أعداء الدين حول طاعة النبي صلى الله عليه وسلم.

2-إيضاح أن تلك الشبه لا تقوم على دليل صحيح، وإنما هي قائمة على المغالطات والتدليس.

3-الرد على تلك الشبه وتفنيدها بالميزان العلمي الصحيح.

4-الدعوة لتطوير أساليب الرد على من يثيرون الشبه.

5-تفنيد الشبهات التي تثار حول طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم في حياته وبعد مماته، مع التركيز على أهمية اتباع سنته وهديه صلى الله عليه وسلم.

أهمية البحث وسبب اختياره: تظهر أهمية البحث من عدة جوانب منها:

1-أن هذا البحث يستمد أهميته من أهمية الموضوع نفسه الذي يتعلق بمقصد عظيم من مقاصد القرآن الكريم.

2- تعلق هذا البحث بالرد على الشبهات التي تثار حول طاعة النبي صلى الله عليه وسلم.

3-وجوب الدفاع عن السنة النبوية ضد الافتراءات التي يبثها أعداء الإسلام، وكشف زيفها وبيان خطورتها على المجتمع الإسلامي.

الدراسات السابقة: تصدى أهل العلم للشبهات التي تثار حول طاعة النبي صلى الله عليه وسلم عصرا بعد عصر، وطبقة بعد طبقة؛ فتكسرت أمواجها المتلاطمة على صخور الحق المتينة،

وصارت زخارفها التي راموا بها هدم الشريعة أثر بعد عين، ففندوا الشبهات، وحلوا الإشكالات، وأزالوا اللبس، وأظهروا الحق في صورته البهية، وروضته الندية.

وكانت تلك الدراسات قد تناولت الموضوع من عدة جهات، وكان الهدف من كل دراسة مختلف عن الآخر، ومن تلك الدراسات:

1- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين: لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، مكتبة السنة، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

2- شبهات حول السنة: لعبد الرزاق عفيفي، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

3- شبهات المستشرقين حول السنة النبوية: القائلين بها، أدلتهم، تفنيدها (دراسة نقدية): لسامي منصور محمد سيف. موقع الألوكة.

4- شبهات المستشرقين حول السنة النبوية والرد عليها: لنورة بنت عبد الله بن متعب الشهري، أستاذ الحديث وعلومه المشارك بقسم الدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، كلية الآداب، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد الرابع والثلاثون، الجزء الثاني، إبريل 2019م.

5- صلاحية السنة النبوية دليلا ورد شبهات وطعون أشهر الطوائف حولها، إعداد عبدالله بن محمد بن عبداللطيف، باحث دكتوراه، جامعة المنوفية، مجلة التراث النبوي، المجلد الأول، العدد التاسع، السنة الخامسة، المحرم 1443هـ، سبتمبر 2021م.

6- شبهات حول حجية السنة النبوية والرد عليها إعداد أسماء إبراهيم صديق عبد السميع، مدرس بقسم الحديث وعلومه بكلية البنات الأزهرية بالفيوم، جامعة الأزهر، مصر، كلية أصول الدين بالقاهرة، مجلة قطاع أصول الدين، المجلد 20، العدد 20، ديسمبر 2023م.

7- موقف محمد شحرور من طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم – عرض ونقد، إعداد: ياسين زرقي، أ.د. محمود مغراوي، كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر، مجلة الصراط المجلد 26، العدد 1، 2024/07/15م.

8- شبهات الحداثيين العرب حول تدوين السنة النبوية والرد عليها: لشنوف عبد الهادي، موقع الألوكة.

وغيرها الكثير من الأبحاث والدراسات حول هذا الموضوع.

تلك بعض الدراسات التي تيسر لي الاطلاع عليها، وقد تناولت عدة نقاط، أهمها:

أولاً: تأكيد ضرورة طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم كجزء لا يتجزأ من طاعة الله، وذلك في ضوء الآيات القرآنية التي تأمر بطاعة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: الرد على منكري السنة النبوية الذين يحصرون طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم في طاعة القرآن، مؤكدين أن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم تشمل كل ما جاء به من سنة قولية وفعلية.

ثالثاً: توضيح أن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم لا تعني تأليهه، بل هي طاعة لله عز وجل من خلال طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم.

رابعاً: بيان أن عصمة النبي صلى الله عليه وسلم فيما يبلغه عن الله هي شرط لتحقيق الثقة في رسالته، وأن طاعته جزء من كمال الإيمان.

خامسا: إيضاح خطأ من يشكك في صحة الأحاديث النبوية، ويتأولها بشكل خاطئ.

وبالرغم من أن تلك الدارسات وغيرها شملت ردودا قوية في الدفاع عن السنة النبوية المطهرة، وإبطال الشبهات المثارة حولها إلا أنني رأيت أن أساهم بما يفتح الله به عليّ في هذا الموضوع، معتمدا على الأدلة النقلية والعقلية، مع تجديد عرض الردود؛ خاصة في عصرنا هذا الذي تنوعت فيه أساليب أعداء الإسلام في إثارة الشبهات؛ لعلي أنال شرف الدفاع عن سنة الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم، ويكون إضافة علمية، وإسهاما في خدمة السنة النبوية المطهرة والدفاع عنها.

خطة البحث: انتظم البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة والمصادر والمراجع، وخطته كالتالي:

المقدمة: وفيها مشكلة البحث وتساؤلاته، وأهميته وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: معنى العنوان.

المبحث الثاني: شبهات حول تحقيق مقصد طاعة النبي صلى الله عليه وسلم والرد عليها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الشبهة الأولى: الاكتفاء بما جاء في القرآن الكريم.

المطلب الثاني: الشبهة الثانية: رد بعض الأحاديث لمخالفتها للعقل أو لمعارضتها المستقر في بعض الأذهان.

المطلب الثالث: الشبهة الثالثة: نحن مأمورون بطاعة الرسالة لا الرسول.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث وإجراءاته:

1-الاعتماد في البحث بعد الله تعالى على المناهج التالية:

أ-استخدام المنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل شبهات الطاعنين وتفكيكها وإبطال ما اعتمدوا عليه من أدلة في إثارة هذه الشبهات والرد عليها من خلال عرضها وتحليلها بما يمكنني من إبطالها والرد عليها، وإبطال الأسس التي تقوم عليها، وأنها لا تصح ولا تصلح من حيث النقل ولا العقل.

ب-استخدم المنهج النقدي والاستقرائي للشبهات الواردة حول موضوع بحسب مقتضيات البحث.

ت-استخدام المنهج الوصفي الذي يجمع بين الاستقراء والتحليل للآيات الكريمة التي تتحدث عن طاعة النبي صلى الله عليه وسلم.

2- عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر أرقامها.

3- تخريج الأحاديث التي ورد ذكرها، وذكرت أقوال أهل العلم في بيان درجتها؛ إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما.

4-نقل أقوال المفسرين رحمهم الله حول الآيات موضع الدراسة، وذكر اللطائف والهدايات من الآيات.

5- توثيق النصوص التي أنقلها، توثيقًا علميًا دقيقًا من مصادرها الأصلية، ما أمكنني ذلك.

6- عند الإحالة إلى صفحة النص المنقول فإن الإحالة تكون للصفحة التي فيها بدايته.

7- المعول عليه في معرفة طبعات المصادر والمراجع هو الفهرس الخاص، بذلك في آخر البحث، وقد التزمت طبعة واحدة لكل كتاب.

8- ضُبط بالشكل ما يحتاج إلى ضبط، مما قد يُشكل قراءته، ويلتبس نطقه.

9-وضع خاتمة للبحث تبين أهم النتائج والتوصيات.

10- تذيل البحث بفهرس للمصادر والمراجع.

المبحث الأول: معنى العنوان: (شبهات حول تحقيق مقصد طاعة النبي صلى الله عليه وسلم والرد عليها):

الشبهات: جمع شبه، الشين والباء والهاء أصل واحد يدل على تشابه الشيء وتشاكله، يقال: شَبَه وشِبه وشَبيه، والمشبهات من الأمور: المشكلات، واشتبه الأمران: إذا أشكلا، والمتشابهات: المتماثلات[1]؛ فالشبهة في اللغة هي: الالتباس والاختلاط، وفي الاصطلاح: (وَارِد يرد على الْقلب يحول بَينه وَبَين انكشاف الْحق لَهُ).[2]

مقصد: مصدر ميمي مشتق من الفعل قصد؛ يقال: قصد يقصد قصدا، وله أصول ثلاثة، يدل أحدها على إتيان شيء وأَمِهِ، يقال: قصدت قصده، أي: نحوت نحوه[3]، والآخر على اكتناز في الشيء؛ يقال: ناقة قصيد، أي: مكتنزة ممتلئة من اللحم[4].

والمقصد له معان لغوية كثيرة منها:

1- الاعتماد والتوجه واستقامة الطريق، قال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النحل: 9].[5]

2- التوسط وعدم الإفراط والتفريط[6]؛ قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا﴾ [الفرقان: 67]، وقال تعالى: ﴿وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ﴾ [لقمان: 19]؛ وفي الحديث قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "وَالْقَصْدَ الْقَصْدَ تَبْلُغُوا".[7]

طاعة: من طوع، الطاء والواو والعين أصل صحيح واحد يدل على الانقياد[8]، ويضاده الكره قال عز وجل: ﴿وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا﴾ [آل عمران: 83]، وقال تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: 11]، يقال: طاعه يطوعه، إذا انقاد معه ومضى لأمره، وأطاعه بمعنى طاع له[9]، والطاعة مثله لكن أكثر ما تقال في الائتمار

---

1 معجم مقاييس اللغة :3/ 243؛ لسان العرب: 13/ 503.

2 مفتاح دار السعادة: 1/140.

3 معجم مقاييس اللغة : 5/ 95؛ المفردات في غريب القرآن: 672.

4 معجم مقاييس اللغة :.(5/ 95؛ المفردات في غريب القرآن: 672.

5 معجم مقاييس اللغة: 5/ 95)؛ المفردات في غريب القرآن:672؛ لسان العرب: 353/3؛ عمدة الحفاظ: 310/3؛ الكليات : 158.

6 المفردات في غريب القرآن: 672؛ لسان العرب : 3/ 353؛ عمدة الحفاظ؛ 310/3؛ الكليات ؛ 158.

7 رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الرقاق، بَابُ الْقَصْدِ وَالْمُدَاوَمَةِ عَلَى الْعَمَلِ، (8/ 98)، رقم: (6463).

8 معجم مقاييس اللغة: 3/ 431.

9 معجم مقاييس اللغة :3/ 431؛ المفردات في غريب القرآن؛ 529.

لما أمر، والارتسام فيما رسم[1]، وَالتَّاء فِي الطَّاعَة لَيست للمرة، بل للدلالة على الْكَثْرَة، أَو لنقل الصّفة إِلَى الاسمية([2])، وَالطَّاعَة شرعا: هي فعل المأمورات وَلَو ندبا، وَترك المنهيات وَلَو كَرَاهَة[3].

فالمراد بـــ (شبهات حول تحقيق مقصد طاعة النبي صلى الله عليه وسلم والرد عليها): ذكر بعض الشبه التي تثار حول الموضوع ودحضها بالبراهين والأدلة الساطعة، وتفندها بما ذكره أهل العلم من أدلة وبراهين.

المبحث الثاني: شبهات حول تحقيق مقصد طاعة النبي صلى الله عليه وسلم والرد عليها:

مع انتشار المواقع الإلكترونية، وسهولة التواصل بين المجتمعات، واستغلال تلك الوسائل من الأعداء؛ تجدد ظهور شبهات وطعون حول طاعة النبي صلى الله عليه وسلم؛ فكان لزاما على أهل العلم الرد على تلك الشبهات وتحذير المسلمين من شرورها.

والأصل هو نشر الخير وبث أصول العلم والإيمان، وأما تفنيد الشبهات فيحتاج إليه عند انتشار شبهة ما ورواجها، وخوف الفتنة على الناس منها؛ فحينئذ يرد عليها ويبين للناس الحق فيها، فهو استثناء وليس أصلا.

وله ضوابطه منها؛ أنه ينبغي على الرادّ إخلاص النية، والمتابعة للشريعة لا غير، وأن يكون ذا أهلية صاحب علم مؤصل، وموثقا للشبهة المردود عليها من كتب أصحابها، منصفا للخصم، فاتح باب العودة له لاحتوائه، ومطالبا له بتصحيح الدعوى، وينبغي على الرادّ أيضا إحكام النقض للشبهة، وبيان زيفها وبطلانها، والرد المباشر عليها، والاقناع بالدليل الصحيح والحجة والبرهان، وترتيب الأدلة بالبداءة بالدليل الأقوى ثم القوي، فما يليه على سبيل المعاضدة والمناصرة، ومجانبة التشهي والتحكم بالدليل والحكم[4]، وحسن صياغة الرد وتنوعه، مع مراعاة آداب الحوار والمجادلة بالتي هي أحسن.[5]

---

[1] المفردات في غريب القرآن: 529؛ الكليات: 583.

([2]) الكليات: 583.

([3]) الكليات: 583؛ التحرير والتنوير : 303/9.

(4) ينظر: البدائع: 144/4.

(5) ينظر: الرد على المخالف من أصول الإسلام: 55-70.

والشبه التي يثيرها أعداء الدين حول طاعة النبي صلى الله عليه وسلم كثيرة ومتشعبة، وسأقتصر على ذكر ثلاث شبه؛ لروجها وانتشارها، ولأن معظم الشبه ترجع إليها، وسأرد وأفند تلك الشبه بأسلوب علمي مؤصّل من كلام أهل العلم رحمهم الله، مستمدا العون والسداد من الله تعالى.

وجاء ذلك في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الشبهة الأولى: الاكتفاء بما جاء في القرآن الكريم.

المطلب الثاني: الشبهة الثانية: رد بعض الأحاديث لمخالفتها للعقل أو لمعارضتها المستقر في بعض الأذهان.

المطلب الثالث: الشبهة الثالثة: نحن مأمورون بطاعة الرسالة لا الرسول.

المطلب الأول الشبهة الأولى: الاكتفاء بما جاء في القرآن الكريم:

مضمون الشبهة:

القول بأنه لا حاجة للسنة وإنما يطاع النبي صلى الله عليه وسلم فيما جاء به من القرآن الكريم، وهو كافٍ بحد ذاته كمرجع للتشريع والأحكام الإسلامية، وشامل لكل ما يحتاجه المسلمون في حياتهم. وهي شبهة قديمة، وخرجت اليوم في صفحات المنتديات وفي مواقع التواصل الاجتماعي[1]؛ قصدا لإضلال الشباب وضعاف الإيمان، وهي شبهة لا تقوم على دليل ولا شبهة دليل، والمقصود منها إنكار السنة المطهرة بجملتها، وإنكار الحاجة إليها.[2]

ومن عباراتهم في عرض هذه الشبهة؛ قولهم: النبي صلى الله عليه وسلم مجردُ مبلِّغ للقرآن وليس له أي حقٍّ في التفسير، إنَّ الله لم ينزل على رسوله صلى الله عليه وسلم غير القرآن[3]؛ فنتج عن ذلك رد أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم اكتفاء بالقرآن الكريم.

أدلتهم: استدلوا بجملة من الأدلة؛ وهي لا تدل على ما ذهبوا إليه لا من قريب ولا من بعيد، وسأعرض بعضها ووجه استدلالهم، ثم الرد عليهم.

---

(1) من أبرز مراكزهم في العصر الحديث: "المركز العالمي للقرآن الكريم" ولم يُسمح للمُنضمّين إليهم بطباعة الكتب، ولا إصدار مطبوعات إعلامية؛ لذا تُعتبر مواقعهم على شبكة الإنترنت نافذتهم الإعلامية الوحيدة، ومن مواقعهم: "موقع أهل القرآن" و"موقع مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم الإسلامي" و"موقع عرب تايمز" و"موقع غلوبال ريبورت" و"موقع إزالة القناع". ينظر: القرآنيون المعاصرون "الباطنيون الجدد" د. محمود بن أحمد الدوسري، موقع الألوكة.

(2) ينظر: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث: 367، 368؛ منكرو السنة في مواجهة مع القرآن الكريم: 3.

(3) هل هناكَ وحيٌ آخر غير الكُتبِ المنزَّلة؟ حجةٌ أخرى على منكري السُّنة: 6.

الدليل الأول: قال الله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ﴾ [الأنعام: 38].

وجه الاستدلال: المراد بالكتاب في الآية القرآن الكريم، فيكون المعنى ما فرطنا في القرآن من شيء، ففي القرآن كل شيء؛ فلا حاجة إلى السُنَّة.

الدليل الثاني: قول الله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ نَبۡعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٖ شَهِيدًا عَلَيۡهِم مِّنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَجِئۡنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [النحل: 89].

وجه الاستدلال: في الآية دليل على أن القرآن بيّنٌ، واضحٌ، ومُبيّنٌ لكل شيء، فلا يحتاج معه إلى السُنَّة؛ فلماذا نتكلف البحث فيها والركون إليها أو الاحتجاج بها؟

الرد على هذه الشبهة من وجوه:

أولًا: بيان معنى الآيتين: الراجح في معنى قوله تعالى: ﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الأنعام: 38] من قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: 38] اللوح المحفوظ.[1]

ويدل على ذلك ما يلي:

1- قال به ابن عباس رضي الله عنه ترجمان القرآن؛ فعن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس رضي الله عنه: «﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: 38] ما تركنا شيئا إلا قد كتبناه في أم الكتاب»[2]، وقال ابن زيد رحمه الله: «كلهم مكتوب في أم الكتاب» [3]، وقاله قتادة رحمه الله.[4]

2- قال بهذا القول جملة كبيرة من المفسرين كالطبري، والثعلبي، والبغوي، ورجحه الخازن، وابن جزي، وابن كثير، والشوكاني، وابن عاشور، وابن عثيمين، وصححه الشنقيطي وغيرهم رحمهم الله.[5]

---

(1) جامع البيان : 234/9؛ معالم التنزيل: 122/2؛ وزاد المسير : 26/2.

(2) جامع البيان : 234/9.

(3) جامع البيان: 234/9.

(4) زاد المسير: 26/2.

(5) جامع البيان: 232/9؛ الكشف والبيان: 72/12؛ معالم التنزيل: 142/3؛ لباب التأويل: 111/2؛ التسهيل لعلوم التنزيل : 260/1؛ تفسير القرآن العظيم: 253/3؛ فتح القدير: 130/2؛ التحرير والتنوير: 217/7)؛ أضواء البيان؛ (292/6؛ تفسير سورة الأنعام: 206.

3- سياق الآيات يدل على ذلك؛ قال الطبري رحمه الله: «فالرب الذي لم يضيع حفظ أعمال البهائم والدواب في الأرض، والطير في الهواء؛ حتى حفظ عليها حركاتها وأفعالها، وأثبت ذلك منها في أم الكتاب، وحشرها ثم جازاها على ما سلف منها في دار البلاء، أحرى أن لا يضيع أعمالكم، ولا يفرط في حفظ أفعالكم التي تجترحونها أيها الناس، حتى يحشركم فيجازيكم على جميعها، إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا، إذ كان قد خصكم من نعمه وبسط عليكم من فضله ما لم يعم به غيركم في الدنيا، وكنتم بشكره أحق وبمعرفة واجبه عليكم أولى».[1] وقال ابن كثير رحمه الله: «وقوله: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: 38] أي: الجميع علمهم عند الله، ولا ينسى واحدا من جميعها من رزقه وتدبيره، سواء كان بريا أو بحريا، كما قال: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا وَيَعۡلَمُ مُسۡتَقَرَّهَا وَمُسۡتَوۡدَعَهَاۚ كُلّٞ فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ [هود: 6]»[2]، وقال ابن عاشور رحمه الله: «وجملة: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: 38] معترضة لبيان سعة علم الله تعالى وعظيم قدرته، فالكتاب هنا بمعنى المكتوب، وهو المكنى عنه بالقلم المراد به ما سبق في علم الله وإرادته الجارية على وفقه ... وقيل: ﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾: القرآن. وهذا بعيد إذ لا مناسبة بالغرض على هذا التفسير»[3]، وقال ابن عثيمين رحمه الله: «والمراد بـ ﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾: اللوح المحفوظ، وليس الكتاب العزيز، والسياق هو الذي يعين ذلك».[4]

والراجح والعلم عند الله تعالى في تفسير قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النحل: 89] ما قاله الخازن رحمه الله: (﴿تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النحل: 89] يعني من أمور الدين؛ إما بالنص عليه، أو بالإحالة على ما يوجب العلم به؛ من بيان النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم بيّن ما في القرآن من الأحكام، والحدود، والحلال والحرام، وجميع المأمورات والمنهيات، وإجماع الأمة فهو أيضا أصل ومفتاح لعلوم الدين)[5]، وهذا من أبدع

(1) جامع البيان: 232/9.

(2) تفسير القرآن العظيم: 253/3.

(3) التحرير والتنوير: 217/7.

(4) تفسير سورة الأنعام: 206.

(5) لباب التأويل: 94/3؛ زاد المسير: 578/2.

مجلة
جامعة المهرة
للعلوم الإنسانية
مجلة علمية نصف سنوية محكمة
العدد التاسع عشر- رجب 1447هـ- ديسمبر 2025م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

الإعجاز([1])، فالسنة (بَيِّنَة بِنَفسِهَا، إِذْ لم تصل إِلَى حد الْقُرْآن فِي الإعجاز والإيجاز؛ لِأَنَّهَا شرح لَهُ، وشأن الشَّرْح أَن يكون أوضح وَأبين وأبسط من المشروح، وَالله أعلم)([2]).

ثانيًا :بيان ما ورد من العموم في الآتين، وأنه من العام الذي أريد به الخصوص:

على القول بأن المراد بالكتاب في قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: 38]: القرآن الكريم؛ فيكون من العام الذي أريد به الخاص، وكذلك قول الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: 89]؛ فالآيتان من العام الذي أريد به الخاص؛ وهما كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: 5] فهو عام مخصوص بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غافر: 7][3]، وكقوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: 25]، إخبارًا عن الريح التي أرسلها الله تعالى على قوم هود عليه السلام؛ بأنها ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ وهي إنما دمرت قوم هود ودمرت ديارهم، فالمراد بالآيتين الخصوص لا العموم[4]؛ فيكون معنى آية الأنعام: ما فرطنا في شيء بكم إليه حاجة إلا وبيناه في الكتاب، إما نصا، وإما مجملا، وإما دلالة([5])، ويكون معنى الآية كما قال الشوكاني رحمه الله وغيره من المفسرين: «وقيل: إن المراد به القرآن أي ما تركنا في القرآن من شيء من أمر الدين إما تفصيلا أو إجمالا، ومثله قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: 89]، وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44]، ومن جملة ما أجمله في الكتاب العزيز قوله: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: 7]؛ فأمر في هذه الآية باتباع ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكل حكم سنه الرسول لأمته قد ذكره الله سبحانه في كتابه العزيز، بهذه الآية وبنحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران: 31]، وبقوله: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21] .[6]

---

(1) التحرير والتنوير: 14/ 253.

(2) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة: 44.

(3) البحر المحيط: 323/9.

(4) المصدر السابق: 446/9.

(5) زاد المسير : 2/ 26.

(6) فتح القدير: 130/2؛ زاد المسير: 26/2؛ الجامع لأحكام القرآن: 420/6.

والمراد بالكتاب قول الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: 89] القرآن الكريم، ولكن سورة النحل التي نزلت فيها هذه الآية سورة مكية، ولم يكن نزل التشريع كله في مكة إنما نزل أصول التوحيد وما يتصل بمعجزات الرسول صلى الله عليه وسلم في مكة، وأما الفروع فقد نزلت في المدينة؛ فليس المراد ببيانه لكل شيء بيانه لجميع أحكام الفروع؛ وإلا لما كان ثمة حاجة لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن وجود الأحكام التي لم تبين إلا من السنة يدل على أن البيان المقصود مجمل أو عبر السنة؛ فهذه الآية أيضا من العام الذي أريد به الخاص[1].

ثالثا: سورة الأنعام كلها مكية على الراجح[2]، وكذلك سورة النحل مكية إلا آيات منها([3])، ولم يكن نزل من القرآن إلا قليل منه، وهو في آيات تقرير العقيدة من توحيد الله تعالى، وتصديق الرسول صلى الله عليه وسلم، والإيمان باليوم الآخر، وما فيه من ذكر الجنة ونعيمها، والنار وعذابها، وذكر فضائل الأخلاق، ووضع الأسس العامة للتشريع.

والواقع يدل على أن القرآن الكريم اشتمل على الأصول العامة، وأنه لم يكن فيه كل شيء؛ فعدد الصلوات وتحديد أوقاتها وعدد ركعاتها وسائر كيفياتها؛ لم تُعرف من القرآن إنما عُرفت من السُنَّة، وفريضة الزكاة لم تكن شُرعت في مكة إنما الذي شُرع الصدقات العامة؛ فنصاب الزكاة وحولها ليس محددًا في القرآن، ولا مبينًا فيه، والصيام شُرِعَ في المدينة في السنة الثانية من الهجرة، والحج شُرِعَ في المدينة في آخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وإيجاب الحج نزل ضمن آيات سورة آل عمران، التي نزلت في المدينة وبعد الهجرة بسنين، وهكذا سائر الشرائع التفصيلية لم ينزل إلا في المدينة كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها، وتحريم زواج الإنسان بامرأة أبيه، وأحكام الأحوال الشخصية من مواريث، ووصايا، ونكاح، وطلاق، وما يتصل بأحكام المعاملات، والجنايات من قصاص وديات؛ فتفاصيل هذا كله في الآيات التي نزلت بالمدينة، وبيَّنها الرسول صلى الله عليه وسلم في سنته.

---

(1) العدة في أصول الفقه: 692/2؛ الواضح في أصول الفقه: 18/4.

(2) البرهان في علوم القرآن: 222/2؛ الإتقان في علوم القرآن: 57/1؛ التحرير والتنوير: 121/7.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 189/3؛ البرهان في علوم القرآن: 200/1؛ الإتقان في علوم القرآن: 60/1؛ والتحرير والتنوير: 93/14.

فـــ (الله عز وجل إنما ذكر فرائضه وأوامره بخطاب أجمله، وكلام اختصره وأدرجه، دعا خلقه إلى فرائض ذكر أسماءها، وأمر نبيه بأن يبين للناس معانيها، ويوقف الأمة على حدود شرائعها ومراتبها، فقال تبارك وتعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: 44] فربنا تعالى هو المنزل، ونبينا صلى الله عليه وسلم هو المبين).[1]

رابعا: جاء في الحديث ما يبين وجوب الأخذ بما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا يجوز لأحد كائنا من كان أن يترك أقواله صلى الله عليه وسلم؛ فعَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: "أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْثَنِي شَبْعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ"[2]؛ فمَا من شَيْء قَالَه الرَّسُول صلى الله عليه وسلم فَإِنَّمَا قَالَه من الْكتاب؛ وَقد قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ (3) إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ [النجم: 3-4]؛ فَكل مَا ثَبت بِالسنةِ؛ فَكَأَنَّهُ ثَابت فِي الْكتاب».[3]

خامسا: ثبوت النصوص الكثيرة والصريحة عن السلف رحمهم الله في تعظيمهم للسنة وأنها مبينة للقرآن الكريم ومن ذلك: عَن أَبِي نَضرة رحمه الله قَالَ: كُنَّا عِنْد عمرَان بن حُصَيْن رضي الله عنه فَجعل يحدثنا فَقَالَ رجل: حَدِّثْنَا عَن كتاب الله، فَغَضب عمرَان فَقَالَ: (إِنَّك أَحمَق، ذكر الله الزَّكَاة فِي كِتَابه، فَأَيْنَ فِي مِائَتَيْنِ خَمْسَة دَرَاهِم؟، ذكر الله الصَّلَاة فِي كِتَابه، فَأَيْنَ الظّهْر أَربع؟، وَالْعصر أَربع؟، حَتَّى أَتَى عَلَى الصَّلَوَات، ذكر الله الطّواف فِي كِتَابه فَأَيْنَ بِالْبَيْتِ سبعا؟، وبالصفا والمروة سبعا؟، إِنَّمَا يحكم مَا هُنَاكَ ويفسره السّنة)[4]، وقال يحيى بنِ أبي كثيرٍ رحمه الله: (السُّنةُ قاضيةٌ على الكتابِ، وليس الكتابُ قاضيًا على السُّنةِ)[5]، قَالَ الدَّارِمِيّ رحمه الله فِي قَول يَحْيَى بن أَبِي كثير: (يَعْنِي: أَن السّنة تفسر الْقُرْآن، وَالْقُرْآن أصُول محكمَة مجملة لَا تفسر السّنة، وَالسّنة تفسرها، وَتبين حُدُودهَا، ومعانيها، وَكَيف يَأْتِي النَّاس بهَا)[6]، وقال ابن قتيبة رحمه الله: (أَرَادَ: أَنَّهَا مُبَيِّنَةٌ لِلْكِتَابِ،

---

(1) الإبانة: 224/1.

(2) رواه الإمام أحمد في مسنده (410/28)، رقم (17174)، وصحح إسناده محققو المسند.

(3) ينظر: تفسير القرآن: 101/2.

(4) الحجة في بيان المحجة: 320/2؛ السنن: 498/8.

(5) السنن: 500/8.

(6) الحجة في بيان المحجة: 321/2.

مُنْبِئَةٌ عَمَّا أَرَادَ الله تَعَالَى فِيهِ)[1]، وقال البيهقي رحمه الله: (وإنما أراد – والله أعلم – أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله عز وجل أُقيمت مقام البيان عن الله عز وجل).[2] وقال مكحول رحمه الله: (القرآن إلى السنة أحوج من السنة إلى القرآن)[3]، وقال الْأَوْزَاعِيّ رحمه الله: (تبيانا بِالسنةِ)[4]، وقال الشافعي رحمه الله: (كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن)[5]، وقال الإمام أحمد رحمه الله: (السنة تفسر القرآن وتبينه)[6]، وقال شيخ الإسلام رحمه الله: (وقد اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة الدين أن السنة تفسر القرآن وتبينه، وتدل عليه، وتعبر عن مجمله، وأنها تفسر مجمل القرآن من الأمر والخبر)[7]، وقال الشاطبي رحمه الله: (لا ينبغي في الاستنباط من القرآن الاقتصار عليه دون النظر في شرحه وبيانه وهو السنة؛ لأنه إذا كان كليا وفيه أمور جملية كما في شأن الصلاة والزكاة والحج والصوم ونحوها؛ فلا محيص عن النظر في بيانه).[8]

فهذه أقوال الصحابة رضي الله عنهم والتابعين وأهل العلم والفضل تدل على أن التفصيل للأحكام لا يمكن فهمه إلا من السنة؛ مما يبطل دعوى الاكتفاء بالقرآن.

وخلاصة القول: أن الاستدلال بالآيتين استدلال مردود؛ يرده ما يلي:

أولا: أن الراجح في معنى الكتاب في قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: 38] اللوح المحفوظ، والراجح في معنى قوله تعالى: ﴿تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النحل: 89] من أمور الدين؛ إما بالنص عليه، أو بالإحالة على ما يوجب العلم به؛ من بيان النبي صلى الله عليه وسلم، وإجماع الأمة.

ثانيا: أن الآيتين من العام الذي أريد به الخصوص.

ثالثا: أن سورة الأنعام كلها مكية على الراجح، وكذلك سورة النحل مكية إلا آيات منها.

---

(1) تأويل مختلف الحديث: 287.

(2) المدخل إلى علم السنن: 485/2.

(3) ذم الكلام وأهله: 60/2.

(4) تفسير القرآن: 3/ 195.

(5) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: 363/13.

(6) العدة في أصول الفقه: 1041/3؛ ذم الكلام وأهله: 59/2.

(7) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: 432/17.

(8) الموافقات: 183/4.

رابعا: ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في وجوب الأخذ بما قاله صلى الله عليه وسلم، وأنه لا يجوز لأحد كائنا من كان أن يترك أقواله صلى الله عليه وسلم.

خامسا: ثبوت النصوص الكثيرة والصريحة عن السلف رحمهم الله في تعظيمهم للسنة وأنها مبينة للقرآن الكريم.

فيا أيها المنكر للسنَّة المطهرة، ويا من تقول: لا حاجة إليها اكتفاءً بما جاء في القرآن الكريم؛ ليس (لك ملجأ تلجأ إليه، أو شيء تعول عليه غير سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ التي فرض الله عليك طاعته فيها، وقبولها والعمل بها)[1].

المطلب الثاني: الشبهة الثانية: رد بعض الأحاديث لمخالفتها للعقل أو لمعارضتها المستقر في بعض الأذهان[2]:

إن تقديم العقل والبراهين والحجج العقلية على النقل، ورد النصوص النبوية باستنتاجات واستشكالات واعتراضات عقلية؛ من الشبهات التي يرد بها المشككون في السنة أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم[3]. [4] وهم بفعلهم هذا يطعنون في أحد أمرين: إما طعن في المُشرّعَ وهو الله تعالى، أو الطعن في المُبَلِغ وهو الرسول صلى الله عليه وسلم.

ومن عباراتهم في عرض هذه الشبهة؛ قولهم: إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية، أو السمع والعقل، أو النقل والعقل، أو الظواهر النقلية والقواطع العقلية، قدم العقل.[5]

---

(1) الإبانة: 1/ 227.

(2) أورد هذه الشبهة الخوارج، والمعتزلة، والمستشرقين، وأصحاب المدرسة العقلية، ينظر: تأويل مختلف الحديث: 47، 159، 234؛ أعلام الحديث: 2141/3؛ الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة»: 221؛ دفاع عن السنة: 191/1.

(3) ينظر: تأويل مختلف الحديث: 189، 193، 216)؛ أعلام الحديث: 2141/3.

(4) هناك أحاديث أخرى يطول استقصاؤها كحديث: "أن الوزغة كانت تنفخ النار على إبراهيم"، وحديث "أن الإبل خلقت من الشيطان". ينظر: تأويل مختلف الحديث: 55؛ وحديث شق صدر النبي صلى الله عليه وسلم، وحديث الإسراء والمعراج، وحديث الجساسة والدجال ونزول عيسى عليه السلام. ينظر: دفاع عن السنة: 42/1- 88- 96، وحديث "إِذَا أُذِّنَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ، حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ، فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ أَقْبَلَ، فَإِذَا ثُوِّبَ أَدْبَرَ، فَإِذَا سَكَتَ أَقْبَلَ، فَلَا يَزَالُ بِالْمَرْءِ يَقُولُ لَهُ: اذْكُرْ، مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى لَا يَدْرِيَ كَمْ صَلَّى" ينظر: دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد: 703، وهي أحاديث صحيحة مرفوعة إلى النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم وهي من الغيبيات، وإنما ينكرها هؤلاء؛ لأنها لا تتفق وعقولهم.

(5) درء تعارض العقل والنقل: 4/1.

فيجب عندهم تقديم العقل على النقل – مرادهم الحديث النبوي الذي ثبتت صحته – عند التعارض، وهم في الحقيقة يقدمون أهوائهم وبدعهم على ما صح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا هو أصل القضية. ونتج عن ذلك أنه متى ما تعارضت نصوص الشرع التي وردت في الكتاب والسنة مع أدلتهم ونتائجهم فإنهم يسلكون أحد المسالك تجاه النصوص هي:

أولا: رد النص وعدم قبوله.

ثانيا: رد المعنى بالتأويل على خلاف ما دلَّت عليه مع كثرتها.

ثالثا: رد المعنى بالتفويض.[1]

فألغوا بذلك الكثير من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وأنكروها؛ لأنها لا تتفق وعقولهم.

وهذا مثال واحد لردهم لحديث النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم والرد على شبهتهم، وهو حديث أَبَي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: "إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ؛ فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ؛ فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالْأُخْرَى شِفَاءً".[2]

مضمون الشبهة:

ينكر بعض المشككين في السنة النبوية المطهرة حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه، فإن في إحدى جناحيه داء وفي الآخر شفاء». زاعمين أنه لا يليق أن ينسب مثل هذا الكلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويستدلون على ذلك بأن هذا الحديث لا يتفق مع مقتضيات العقل السليم، والعلم الحديث، ذلك أن الذباب ينقل الجراثيم، فكيف يكون فيه دواء؟! بل كيف يجمع الله الداء والدواء في شيء واحد؟! وهل يعقل الذباب حتى يقدم أحد الجناحين على الآخر؟! هادفين من وراء ذلك إلى التشكيك في السنة النبوية من خلال إنكارهم لهذا الحديث.

الرد على هذه الشبهة من وجوه:

أولا: (الأصل في الدين الاتباع والمعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول لا ستغنى الخلق عن الوحي، وعن الأنبياء، ولبطل معنى الأمر والنهي، ولقال من شاء ما شاء، ولو كان الدين بني

---

(1) ينظر: درء تعارض العقل والنقل: 4/1.

(2) رواه البخاري في صحيحه، كِتَابُ: بَدْءِ الْخَلْقِ، بَابُ: إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَفِي الْأُخْرَى شِفَاءً، (4/ 130)، رقم: (3320)، والإمام أحمد في مسنده، 12/ ٤٦، رقم: (7141)، وهذا لفظ الإمام البخاري.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

على المعقول؛ لجاز للمؤمنين أن لا يقبلوا شيئا حتى يعقلوا)[1]؛ وهذا فصل ما بين أهل السنة والجماعة والمبتدعة؛ لإن المبتدعة أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعا للمعقول، وأما أهل السنة والجماعة فإنهم جعلوا الأصل في الدين الاتباع والمعقول تبع، وأن سنة النبي صلى الله عليه وسلم يحتج بها مطلقا بشرط الصحة، لا فرق في ذلك بين العقائد والأحكام من حيث حجيتها ومجالها، ولا بين المتواتر والآحاد من حيث ثبوتها وقبولها. وأهل السنة والجماعة إذا لم يوجد للمسألة نص صحيح فإنهم يرجعون إلى أقوال السلف، ويستنيروا بفهمهم للكتاب والسنة، ويلتزموا ما لزموا، ولا يخوضوا فيما نهوا عنه، ولا يجالسوا أهل الأهواء، ولا يجادلوا أهل البدع، بل يأتمروا بما أمر الله من هجرهم وعدم مجالستهم ؛كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: 68]، قال الحسن وابن سيرين رحمهما الله: (لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم ولا تسمعوا منهم)[2]، وقال الشوكاني رحمه الله: (وفي هذه الآية موعظة عظيمة لمن يتسمح بمجالسة المبتدعة الذين يحرفون كلام الله ويتلاعبون بكتابه وسنة رسوله، ويردون ذلك إلى أهوائهم المضلة وبدعهم الفاسدة، فإنه إذا لم ينكر عليهم ويغير ما هم فيه فأقل الأحوال أن يترك مجالستهم، وذلك يسير عليه غير عسير، وقد يجعلون حضوره معهم مع تنزهه عما يتلبسون به شبهة يشبهون بها على العامة، فيكون في حضوره مفسدة زائدة على مجرد سماع المنكر).[3]

ثانيا: من أصول أهل السنة تقديم النقل على العقل، والذي خلق العقل هو الله عز وجل؛ لأنه لا خالق غيره ولا رب سواه، وهذا العقل منه الفاسد ومنه السليم، ونصوص الشرع منها الصحيح ومنها السقيم، فالصحيح كتاب الله عز وجل وما صح عن النبي عليه الصلاة والسلام، والسقيم منها: الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ومن خالف هذا الأصل (فهو راكض ليله ونهاره في الرد على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والطعن عليهما، أو مخاصما بالتأويلات البعيدة

---

(1) الحجة في بيان المحجة: 347/1.

(2) رواه الدارمي في مسنده، بَابُ: اجْتِنَابِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالْبِدَعِ، وَالْخُصُومَةِ: 391/1؛ الإبانة: ٤٤٤/2؛ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: 150/1.

(3) فتح القدير: 146/2.

فيهما، أو مسلطا رأيه على ما لا يوافق مذهبه بالشبهات المخترعة الركيكة، حتى يتفق الكتاب والسنة على مذهبه، وهيهات أن يتفق).[1]

ثالثا: ثبوت النصوص الكثيرة والصريحة عن السلف رحمهم الله في عدم تقديم العقل على النقل ومن ذلك:

1-عَنْ هِشَامِ بْنِ يَحْيَى الْمَخْزُومِيِّ قال: (إِنَّ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ أَتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فَسَأَلَهُ عَنِ امْرَأَةٍ حَاضَتْ، وَقَدْ كَانَتْ زَارَتِ الْبَيْتَ يَوْمَ النَّحْرِ، أَلَهَا أَنْ تَنْفِرَ قَبْلَ أَنْ تَطْهُرَ؟ فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: لَا، فَقَالَ لَهُ الثَّقَفِيُّ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَفْتَانِي فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ بِغَيْرِ مَا أَفْتَيْتَ، قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ عُمَرُ رضي الله عنه يضْرِبُهُ بِالدِّرَّةِ، وَيَقُولُ: لِمَ تَسْتَفْتُونِي فِي شَيْءٍ قَدْ أَفْتَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).[2]

2-عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: (لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَّيْهِ).[3]

3-كتب عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ رحمه الله إِلَى النَّاسِ (أَنَّهُ لَا رَأْيَ لِأَحَدٍ مَعَ سُنَّةٍ سَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم).[4]

فهذا ثلاثة نصوص من مئات النصوص الواردة عن السلف رحمهم الله تبين بوضوح عدم تقديم العقل على النقل، حتى لو خالفه، فإعمال العقل في قبول الأخبار وردها ليس من منهج أهل السنة والجماعة.

رابعا: انتقد أهل السنة والجماعة القول بتقديم العقل على النقل، وألفوا المصنفات في إبطاله، ومن ذلك كتاب: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة للإمام ابن بَطَّة رحمه الله (ت: ٣٨٧ هـ)، وكتاب: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام اللالكائي رحمه الله (ت: ٤١٨ هـ)، وكتاب: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت: ٧٢٨هـ)، وكتاب:

---

(1) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: 10/1.

(2) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، (540/7)، والمدخل إلى علم السنن: 104؛ إعلام الموقعين: 201/2؛ معارج القبول: 3/ 1238.

(3) رواه أبو داود في سننه، كِتَابُ: الطَّهَارَةِ، بَابُ: كَيْفَ الْمَسْحُ؟، (63/1) رقم: (162)، وحسن إسناده ابن حجر: 21؛ معارج القبول: 1238/3.

(4) رواه المَرْوَزِي في السنة:31؛ معارج القبول: 1238/3.

الصواعق المرسلة للإمام ابن القيم رحمه الله (ت: ٧٥١)، وغيرها من المؤلفات في القديم والحديث، وبيّنوا أنه يستحيل تعارض النقل الصحيح مع العقل الصريح.[1]

خامسا: يجب الحذر من تقديم العقل على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ لأن ذلك ينافي معنى الإسلام والإذعان لرب العالمين، فالله أرسل رسوله صلى الله عليه وسلم بالوحي وأمرنا بتصديق ما جاء فيه من أخبار وتنفيذ ما جاء فيه من أوامر، فـــ (من خالف الرسل عليهم الصلاة والسلام، ليس معه لا عقل صريح ولا نقل صحيح، وإنما غايته أن يتمسك بشبهات عقلية أو نقليه، كما يتمسك المشركون والصابئون من الفلاسفة وغيرهم بشبهات عقلية فاسدة، وكما يتمسك أهل الكتاب المبدل المنسوخ بشبهات نقليه فاسدة، قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمّٞ وَبُكۡمٞ فِي ٱلظُّلُمَٰتِۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الأنعام: 39]، وقال تعالى: ﴿أَمۡ تَحۡسَبُ أَنَّ أَكۡثَرَهُمۡ يَسۡمَعُونَ أَوۡ يَعۡقِلُونَۚ إِنۡ هُمۡ إِلَّا كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: 44]).[2]

وأما ما يتعلق بحديث الذباب فالرد على شبهتهم بما يلي:

أولا: إن حديث الذبابة صحيح سندا ومتنا، فقد رواه جمع من أئمة الحديث بأسانيد قوية صحيحة، ولم يعرف لأحد من نقاد الحديث وأئمته طعنا في سنده، أما من ناحية المتن فلا إشكال فيه؛ لأن الله تعالى كثيرا ما خلق الداء والدواء في حيوان واحد كالحية والنحلة وغيرهما.

ثانيا: الحديث موافق للعقل السليم[3] والفكر القويم؛ إذ أكدت الدراسات الطبية صحة، والأبحاث العلمية ما قرره الحديث، وزيف هذه الشبهة، وتؤكد جميعها أن ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم سبق علمي، ودلالة إعجاز تؤكد صدق نبوته صلى الله عليه وسلم.

التفصيل:

أولا. حديث الذبابة صحيح سندا ومتنا: إن حديث الذبابة جاء عن ثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم، وهم: أبو هريرة وأبو سعيد الخدري وأنس بن مالك رضي الله عنهم، وصح سندا ومتنا، أما

---

(1) إذا تعارض العقل مع النقل فهناك ثلاثة احتمالات؛ هي: 1-أن العقل فاسد فلا يقبل. 2- أن النقل غير صحيح فلا يقبل. 3- أن يكون النقل صحيح والعقل صريح فلا يمكن التعارض، وإذا حدث فهو تعارض ظاهر يزيله أهل العلم.

(2) درء تعارض العقل والنقل: 276/5.

(3) العقل السليم المقصود به العقل الذي لا يتناقض ولا يتوهم، ويعتمد على مقدمات صحيحة، والعقل الفاسد المقصود به العقل الذي ينطلق من مقدمات فاسدة أو ناقصة أو هوى؛ كمن يقيس الغيب على الحس المادي.

من ناحية السند فقد رواه جمع من أئمة الحديث بأسانيدهم الصحيحة[1]، فلا شبهة في سنده، وثبت ثبوتا لا مجال لرده أو التشكيك فيه.[2]

أما من ناحية المتن فإن الحديث أيضا صحيح، فالله عز وجل خلق مخلوقات أخرى غير الذباب تجمع الداء والدواء، وهذا ما أثبته الطب القديم؛ إذ لاحظ أن في بعض الحشرات شفاء وضررا في آن واحد، فنحن نشتهي من النحلة عسلها وفيه شفاء كثير من الأمراض، وفيه التهلكة لعشرات الأنواع من الميكروبات والفيروسات، كما أننا في الوقت ذاته نتحاشا حشرة النحل لئلا تلسع الواحد منا، فإن في لسعها ألما، وما ذاك إلا لأنها تفرغ بعض سمومها في أجسامنا، ألا ترى أن الله عز وجل قد جعل في النحلة الشيء ونقيضه؟

قال ابن قتيبة في رده على الطاعنين في هذا الحديث: "فما ينكر من أن يكون في الذباب سم وشفاء...، وهل الذباب في ذلك إلا بمنزلة الحية؟ فإن الأطباء يذكرون أن لحمها شفاء من سمها، إذا عمل منه الترياق الأكبر، ونافع من لدغ العقارب وعض الكلاب ...".[3]، وقال الخطابي: "وهذا مما يُنكره من لا يثبِتُ من الأمور إلا ما أدركه بحسه ومشاهدته، ومن لا يعرف منها إلا ما

()1 أما حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما فرواياته كالتالي:

رواه البخاري من طريقين؛ الأولى: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب: بدء الخلق، باب: إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء، (6/ 414)، رقم (3320)، والثانية: أيضا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب: الطب، باب: إذا وقع الذباب في الإناء، (10/ 260، 261)، رقم (5782).

ورواه الإمام أحمد: في مسنده من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، رقم (11205)، (11661)، وقال محققو المسند: صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن.

ورواه أبو داود في سننه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب: الأطعمة، باب: في الذباب يقع في الطعام، (654/5)، رقم (3844)، وقال الأرنؤوط: حديث صحيح.

ورواه النسائي في سننه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كتاب: الفرع والعتيرة، باب: الذباب يقع في الإناء، (389/4)، رقم (4574).

ورواه ابن ماجة في سننه من طريقتين الأولى: من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كتاب: الطب، باب: يقع الذباب في الإناء، (540/4)، رقم (3504)، وقال الأرنؤوط: إسناده صحيح.، والثانية: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب: الطب، باب: الذباب يقع في الإناء، (540/4)، رقم (3505)، وقال الأرنؤوط: حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف من أجل سويد بن سعيد ومسلم بن خالد الزنجي، لكنهما متابعان..

ورواه الدارمي في مسنده من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب: الأطعمة، باب: الذباب يقع في الطعام، (2/ 664)، رقم (2059). وقال محققه: رجاله ثقات.

وأما حديث أنس بن مالك رضي الله عنه فرواه البزار في مسنده (500/13)، وقال الحافظ: رجاله ثقات: 250/10، ورواه الطبراني في الأوسط (141/3)، وابن أبي خيثمة في تاريخه الكبير (865/2).

()2 ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة: 1/ 96.

()3 تأويل مختلف الحديث: 335.

صح عنده بالعُرف الجاري والتجربة القائمة، فأما من شَرَح الله قلبه بنور معرفته وأثلج صدره بثبوت نبوة رسوله صلى الله عليه وسلم، فإنه لا يستنكر ذلك ولا يَدْفعه إذا ثبتت به الرواية وليس لا يصح الشيء إلا بوجود نظيره"[1]، وقال أيضا: "وهذا سؤال جاهل أو متجاهل وإن الذي يجد نفسه ونفوس عامة الحيوان قد جمع فيها بين الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، وهي أشياء متضادة إذا تلاقت تفاسدت، ثم يرى أن الله سبحانه قد ألف بينها وقهرها على الاجتماع وجعل منها قوى الحيوان التي بها بقاؤها وصلاحها؛ لجدير أن لا ينكر اجتماع الداء والشفاء في خزاين من حيوان واحد، وأن الذي ألهم النحلة أن تتخذ البيت العجيب الصنعة وأن تعسل فيه، وألهم الذرة أن تكتسب قوتها وتدخره لأوان حاجتها إليه؛ هو الذي خلق الذبابة وجعل لها الهداية إلى أن تقدم جناحاً وتؤخر جناحاً؛ لما أراد من الابتلاء الذي هو مدرجة التعبد، والامتحان الذي هو مضمار التكليف، وفي كل شيء عبرة وحكمة وما يذكر إلاّ أولو الألباب"[2]

وقال ابن الجوزي: "قد تعجب قوم من اجْتِمَاع الدَّاء والدواء فِي شَيْء وَاحِد وَلَيْسَ بعجيب، فَإِن النحلة تعسل من أَعْلَاهَا وتلقي السم من أَسْفَلهَا، والحية الْقَاتِل سمها يدْخلُونَ لَحمهَا فِي الدرياق، ويدخلون الذُّبَاب فِي أدوية الْعين ويسحقونه مَعَ الإثمد ليقوى الْبَصَر، ويأمرون بستر وَجه الَّذِي يعضه الْكَلْب من الذُّبَاب، وَيَقُولُونَ: إِن وَقع عَلَيْهِ تعجل هَلَاكه". [3]

وبناء على ما سبق، فإننا نتوجه بالسؤال إلى مثيري الشبهة قائلين: ألم تستعملوا البنسلين إذا مرضتم، مع أنه مصنوع من العفن؟![4] وكذا الستربتومايسين؛ فإنه من عزل البكتريا؟[5]

فإذا كان البشر يصنعون من أشياء ضارة منافع للناس وأدوية ناجعة في الشفاء من الأمراض، فما بالكم بما خلقه رب البشر وجعل فيه الداء والدواء؟!

وعليه فإن الحديث صحيح سندا ومتنا ولا مجال للطعن فيه، كما ثبت ذلك بالعقل والنقل.

ثانيا: مجال التجربة والدراسات الطبية الحديثة تؤكد صحة الحديث:

---

(1) أعلام الحديث: 2141/3.

(2) معالم السنن: 259/4.

(3) كشف المشكل من حديث الصحيحين: 547/3.

(4) اكتشاف البنسلين وتطويره، الجمعية الكيميائية الأمريكية للمعالم الكيميائية التاريخية الدولية، (ص: 3)، متحف مختبر ألكسندر فليمنج، لندن، المملكة المتحدة، 1999م.

(5) المساهمة المهملة للستربتومايسين في مشكلة مقاومة الأدوية لمرض السل: 6.

إن القول بأن حديث الذباب يخالف العقل قول فاسد؛ فالحديث صحيح موافق للعقل والحقائق العلمية والطبية الحديثة.

فقد اتضح من النتائج العلمية لأبحاث العلماء والأطباء على أنواع كثيرة من الذباب وجود أنواع كثيرة من البكتريا على جناحي الذباب، ولوحظ تواجد هذه البكتريا بكثافة عالية على الجناح الأيمن للذباب، كما لوحظ وجود أنواع من الفطريات التي تفرز أيضا مواد مضادة للحيوية لكثير من أنواع البكتريا، كذلك اتضحت قدرة هذه البكتريا على قتل الأنواع الأخرى من البكتريا في زمن قصير جدا، وهي البكتريا التي تنقل العديد من الأمراض.[1]

وإذا رجعنا إلى نص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم نجد أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بغمس الذباب بسرعة؛ لأنه يتعلق على سطح السائل لوجود التوتر السطحي؛ فقال: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم، فليغمسه ثم ليطرحه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء» فنلاحظ أن حرف الفاء في (فليغمسه) يفيد السرعة.

وهناك مجموعة من الأبحاث والتجارب لغير المسلمين من العلماء والأطباء تثبت كلها أن في أحد جناحي الذبابة داء وفي الآخر دواء.[2].

وبعد أن أثبتنا صحة الحديث، وبيان الأطباء المعاصرين إعجاز النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الشريف؛ فينبغي التَّنَبُّهُ لأمُورٍ؛ منها: أنَّ الأمْرَ في الحديثِ أمْرُ إرشادٍ لا وُجوبٍ. ومنها: أنَّ الحديثَ لم يَتعرَّضْ لمِسألةِ الشُّربِ مِن هذا الإناءِ بعْدَ غَمْسِ الذُّبابِ فيه؛ لا بأمْرٍ ولا نَهْيٍ، فرُبَّما يَتقَزَّزُ بَعضُ النَّاسِ مِن هذا الإناءِ، وتَعافُه نَفْسُه، فيُريقُه، فلا إثْمَ عليه في ذلك والعلم عند الله.

وأن الانتصار للحديث الشريف الصحيح رواية ومعنى، ليس معناه عدم حض الإسلام للناس على مقاومة الذباب، وتطهير البيوت والمنازل، والشوارع والطرقات، وعلى حماية طعامهم وشرابهم منه، كلا وحاشا.

فالإسلام دين النظافة بكل ما تحمله الكلمة من معان، ودين الوقاية من الأمراض والشرور، وقد جاء الإسلام بالطب الوقائي كما جاء بالطب العلاجي، وسبق إلى بعض ما لم يعرف ولم يتوصل إليه إلا في العصور الحديثة.

---

(1) ينظر: دفاع عن السنة: 193/1.

(2) ينظر: المصدر السابق: 194/1.

وبهذا يتبين أن هذا الحديث الذي طعن فيه المغرضون يعتبر من المعجزات الدالة على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم فقد ظهر فعلا أن في أحد أجزاء الذبابة داء وفي الآخر شفاء بما تحمله من المواد المضادة.

ويجب على الإنسان أن يتهم عقله بدلا من أن يرد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليثق بالنبي صلى الله عليه وسلم أكثر من ثقته في عقله، فإن العقل قاصر، وما يجهله أكثر مما يعلمه، وجر عليه الخطأ كثيرا، ومداه محدود، فعليه أن يعتقد في وحي الله الكمال والصدق، (ولهذا كان من قدم العقل على الشرع لزمه بطلان العقل والشرع، ومن قدم الشرع لم يلزمه بطلان الشرع بل سلم له الشرع)[1]، و(لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط: قد تعارض في هذا العقل والنقل، فضلا عن أن يقول: فيجب تقديم العقل، والنقل – يعني القرآن والحديث وأقوال الصحابة والتابعين – إما أن يفوض وإما أن يؤول، ولا فيهم من يقول: إن له ذوقا أو وجدا أو مخاطبة أو مكاشفة تخالف القرآن والحديث...).[2]

وخلاصة القول في الرد على هذه الشبهة ما يلي:

أولا: الأصل في الدين الاتباع والمعقول تبع، وسنة النبي صلى الله عليه وسلم يحتج بها مطلقا بشرط الصحة، لا فرق في ذلك بين العقائد والأحكام من حيث حجيتها ومجالها، ولا بين المتواتر والآحاد من حيث ثبوتها وقبولها، وأهل السنة والجماعة إذا لم يوجد للمسألة نص صحيح فإنهم يرجعون إلى أقوال السلف.

ثانيا: من أصول أهل السنة تقديم النقل على العقل.

ثالثا: ثبوت النصوص الكثيرة والصريحة عن السلف رحمهم الله في عدم تقديم العقل على النقل.

رابعا: انتقد أهل السنة والجماعة القول بتقديم العقل على النقل، وألفوا المصنفات في إبطاله.

خامسا: يجب الحذر من تقديم العقل على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ لأن ذلك ينافي معنى الإسلام والإذعان لرب العالمين.

سادسا: الرد على ما يتعلق بحديث الذباب ما يلي:

---

(1) درء تعارض العقل والنقل: 276/5.

(2) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: 28/13.

أ-من مجموع الروايات يتبين أن حديث الذبابة المطعون فيه صحيح من ناحية سنده، فقد رواه جمع من أئمة الحديث بأسانيد قوية صحيحة، ولم يعرف لأحد من النقاد وأئمة الحديث طعنا في سنده، أو متنه.

ب-خلق الله تعالى مخلوقات عديدة غير الذباب تجمع ما بين الداء والدواء، من ذلك النحلة تنزل العسل من أعلاها وتلقي السم من أسفلها، وكذا الحية سمها قاتل، ولحمها يدخل في الترياق الذي يعالج به السم، وقد أثبت هذا الطب، مما يبرهن على صحة متن حديث الذباب.

ت-أثبت العلم والطب الحديث صدق ما جاء في حديث الذباب، حيث توصل إلى أن في الذباب مادة قاتلة للميكروب، فحينما يغمس في الإناء يظهر مفعول هذه المادة حيث تقوم بإفرازات تقضي على ما يحمله الذباب من الجراثيم التي تعلق به، وفي هذا ما يجعل الحديث معجزة في موضوعه ومتنه.

ث- يجب على الإنسان أن يتهم عقله بدلا من أن يرد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ج-إن هذا الحديث لا يدعو إلى التقزز كما زعم هؤلاء، وإنما هو للإرشاد والتعليم وليس على سبيل الوجوب، فهو لم يأمر بالشرب من الشراب أو الأكل من الطعام بعد الغمس والإخراج، بل هذا متروك لنفس كل إنسان، فمن أراد أن يأكل منه أو يشرب بعد فله ذلك، ومن عافت نفسه فلا حرج عليه.

المطلب الثالث: الشبهة الثالثة: نحن مأمورون بطاعة الرسالة لا الرسول:

مضمون الشبهة: هذه شبهة من شبه منكري السنة حيث قصروا طاعة النبي صلى الله عليه وسلم على ما بلَّغ من القرآن دون السنة، وأن مهمة النبي صلى الله عليه وسلم تنحصر في تبليغ القرآن فقط دون السنة، ويستدلون على ذلك بحجة عقلية.

وغالطوا في تفسير الآيات، وخالفوا المعنى اللغوي للفظة الرسول؛ فلفظة الرسول الواردة في القرآن الكريم تفيد شخص النبي صلى الله عليه وسلم لا القرآن كما يدعون، والرُّسل إنّما سمّوا بذلك؛ لأنَّهم وُجّهوا من قبل الله تعالى، وهم مبعوثون برسالة معينة مُكلَّفون بحملها وتبليغها ومتابعتها؛ فهل يصح من عاقل أن يفسر كلمة الرسول بأنها القرآن؟!

أدلتهم:

أولا: أن الآيات التي فيها ذكر مهمة الرسول صلى الله عليه وسلم حصرت مهمته صلى الله عليه وسلم في تبليغ القرآن الكريم فقط، دون السنة، كقوله عز وجل: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [المائدة: 99]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: 54]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [العنكبوت: 18]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُواْ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًاۖ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الشورى: 48].

ثانيا: أن كلمة الرسول التي وردت في القرآن الكريم تعني القرآن، وأن الله أمرانا باتباع ما أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو القرآن، ولم يأمرنا باتباع شخصه ولا سنته؛ حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [محمد: 2].

ثالثا: أن الله تعالى أمر باتباع الأحسن، والقرآن أحسن من السنة؛ فقال تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر: 55]. نتج من مجموع أدلتهم شبهة قصر طاعة النبي صلى الله عليه وسلم على ما بلغ من القرآن دون السنة.[1]

الرد على الشبهة من عدة وجوه:

أولا: الرد من القرآن الكريم: إن مهمة البلاغ التي كلف بها النبي صلى الله عليه وسلم لا تتوقف على تبليغ القرآن فقط؛ فالتبليغ لا يكون بالقرآن وحده، ولا يتحقق إلا بالسنة مع القرآن؛ وذلك لأن هذا التبليغ يقتضي البيان والتفصيل والتوضيح، وهذا ما قامت به السنة النبوية، إضافة إلى تشريع أحكام لم ينص عليها القرآن، وهناك شواهد قرآنية كثيرة تبين وتؤكد أن دور رسول الله صلى الله عليه وسلم في رسالته ليس قاصرا على بلاغ القرآن الكريم فقط، وإنما بيان هذا الكتاب الكريم، وإخراج الناس من الظلمات إلى النور، وتزكيتهم، والحكم بينهم في كل شأن من شؤون حياتهم، وما من سبيل إلى كل ذلك إلا بالسنة المطهرة، والنبي صلى الله عليه وسلم لها وظائف عدة؛ فهو عليه الصلاة والسلام مبلغ، ومبين، ومشرع بوحي، وقاض وحاكم، وقدوة وأسوة حسنة؛ وتفصيل هذا كالتالي:

(1) القرآنيون: ١٠٦، 109، 122، 124؛ مواقع القرآنيين.

1) وظيفته صلى الله عليه وسلم كمبلغ عن الله تعالى: قال الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾ [المائدة: 67]، البلاغ الذي أمر الله عز وجل به رسوله صلى الله عليه وسلم هو بلاغ عام وشامل، لكل ما تحتاج إليه البشرية في عاجلها وآجلها، ودنياها وآخرتها، ولم يكتم منه صلى الله عليه وسلم شيئا[1]؛ عنْ مَسْرُوقٍ رحمه الله عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: (مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَتَمَ شَيْئًا مِنَ الْوَحْيِ، فَلَا تُصَدِّقْهُ، إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ﴾ [المائدة: 67]).[2]

وقد وصل إلينا هذا البلاغ عن طريق وحيين:

أحدهما: متلو، وهو القرآن الكريم.

وثانيهما: غير متلو، وهو السنة المطهرة.

وقد دل الدليل الصريح على أن السنة وحي من عند الله لكنها ليست متلوة؛ فقد قال الله عز وجل: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ [النجم: 3-4]؛ ففي الآية الكريمة (دلالة على أن السنة كالوحي المنزل في العمل)[3]، وفيها دلالة أيضا على (أن السنة وحي من الله لرسوله صلى الله عليه وسلم، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [النساء: 113]، وأنه معصوم فيما يخبر به عن الله تعالى وعن شرعه، لأن كلامه لا يصدر عن هوى، وإنما يصدر عن ﴿وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾).[4] فقوله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾ (أمر من الله لرسوله محمد صلى الله عليه وسلم بأعظم الأوامر وأجلها، وهو التبليغ لما أنزل الله إليه، ويدخل في هذا كل أمر تلقته الأمة عنه صلى الله عليه وسلم من العقائد والأعمال والأقوال، والأحكام الشرعية والمطالب الإلهية؛ فبلغ صلى الله عليه وسلم أكمل تبليغ، ودعا وأنذر، وبشر ويسر، وعلم الجهال الأميين حتى صاروا من العلماء الربانيين، وبلغ بقوله وفعله وكتبه ورسله؛ فلم يبق خير إلا دل أمته عليه، ولا شر إلا حذرها عنه، وشهد له بالتبليغ أفاضل الأمة من الصحابة،

([1]) تفسير القرآن للسمعاني:52/2.

([2]) رواه البخاري في صحيحه، كِتَابُ: التَّوْحِيدِ، بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ﴾ [المائدة: 67]، (155/9)، رقم (7531)، ورواه مسلم في صحيحه، كِتَابُ: الْإِيمَانِ، بَابُ: مَعْنَى قَوْلِ اللهِ عز وجل: ﴿وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ﴾ [النجم: 13]، وَهَلْ رَأَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم رَبَّهُ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ، (110/1)، رقم: (177)، وهذا لفظ الإمام البخاري.

([3]) الجامع لأحكام القرآن: 85/17.

([4]) تيسير الكريم الرحمن: 818.

فمن بعدهم من أئمة الدين ورجال المسلمين)[1]، وهذا الأمر له صلى الله عليه وسلم أمر بالديمومة على البلاغ.[2]

فهو صلى الله عليه وسلم ما يقول قولا عن هوى وغرض، إنما يقول ما أمر به، يبلغه إلى الناس كاملا موفرا من غير زيادة ولا نقصان[3]، (وتبليغ القرآن والسنة مأمور بهما[4]، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتبليغهما)[5]؛ لأنهما وحي من الله تعالى.

2) وظيفته صلى الله عليه وسلم كمبين: قال الله عز وجل: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: 44]، التبيين هنا غير التبليغ الذي هو الوظيفة الأولى للنبي صلى الله عليه وسلم ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: 67]، والتبيين والتبليغ وظيفتان موضوعهما واحد هو القرآن الكريم، قال في آية ﴿بَلِّغْ﴾ بهذا اللفظ، وقال في آية ﴿لِتُبَيِّنَ﴾ بهذا اللفظ، وبينهما فروق لها دلالتها، مردها إلى الفرق بين الوظيفتين؛ فـ (البلاغ يكون بمعنى الإبلاغ وبمعنى التبليغ؛ كقوله تعالى ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [آل عمران: 20]، وقوله: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: 35])[6]، والتبيين من (بان الشيء وأبان؛ إذا اتضح وانكشف)[7]، (وسمي الكلام بيانا؛ لكشفه عن المعنى المقصود إظهاره نحو: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 138]، وسمي ما يشرح به المجمل والمبهم من الكلام بيانا، نحو قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: 19]، ويقال: بينته وأبنته: إذا جعلت له بيانا تكشفه، نحو: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44]).[8] وكما أنه محال أن يكتم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا مما أمر بتبليغه، فمحال أيضا أن يترك شيئا مما أمر بتبليغه دون بيان، فكلا الأمرين التبليغ والتبيين مأمور بهما: ﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: 67]، ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44]. ومن القواعد الأصولية التي توضح هذا المعنى وتجليه؛ قاعدة: "أنه لا يجوز تأخير

1() المصدر السابق: 239.
2() البحر المحيط: 321/4.
3() تفسير القرآن العظيم: 443/7.
4() أي: مأمور بتبليغهما المسلمين.
5() الجامع لأحكام القرآن: 399/6.
6() عمدة الحفاظ: 229/1.
7() معجم مقاييس اللغة: 328/1.
8() المفردات في غريب القرآن: 158.

البيان عن وقت الحاجة؛ لأن وقت الحاجة وقت الأداء، فإذا لم يكن مبيناً تعذر الأداء، فلم يكن بد من البيان"[1]، وقاعدة: "السنة مبينة للمراد بما أشكل معناه من الكتاب»[2]، ولا يكون ذلك إلا بطريق سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

فثبت بهذه الآية الكريمة حجية قسم كبير من السنة، وهو ما كان إيضاحا لمشكل أو تفصيلا لمجمل، ووظيفة البيان وظيفة جعلها الله تعالى لرسوله محمد صلى الله عليه وسلم وأمانة ائتمنه عليها، (ففعل، صلوات الله وسلامه عليه، ما أمر به؛ ولهذا سألهم في حجة الوداع يوم عرفة على رؤوس الأشهاد، والصحابة أوفر ما كانوا مجتمعين، فقال: "وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ: كِتَابُ اللهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ، وَأَدَّيْتَ، وَنَصَحْتَ، فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: اللَّهُمَّ اشْهَدِ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ"(3)).[4]

ومما يستفاد من قوله عز وجل: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [المائدة: 99]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: 54]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [العنكبوت: 18]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُواْ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًاۖ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الشورى: 48]، نفي الإكراه على الاعتقاد أو الإيمان، ولا تفيد حصر رسالة النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ القرآن وحده دون السنة.

3) وظيفته صلى الله عليه وسلم بأن جعل الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم التحليل والتحريم فقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ

---

(1) العدة في أصول الفقه: 724/3.

(2) التقريب والإرشاد (الصغير): 312/1.

(3) رواه مسلم في صحيحه، كِتَابُ: الْحَجِّ، بَابُ: حَجَّةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، (4/ 41)، رقم: (1218).

(4) تفسير القرآن العظيم: 27/1.

مجلة
جامعة المهرة
للعلوم الإنسانية
مجلة علمية نصف سنوية محكمة
العدد التاسع عشر- رجب 1447هـ- ديسمبر 2025م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ [الأعراف: 157-158].

ومعنى الآية الكريمة أن هذا النبي الأمي يأمر أتباعه بالمعروف، وهو الإيمان بالله ولزوم طاعته فيما أمر ونهى، فذلك المعروف الذي يأمرهم به، وينهاهم عن المنكر وهو الشرك بالله، والانتهاء عما نهاهم الله عنه، وقوله: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ وذلك ما كانت الجاهلية تحرمه من البحائر والسوائب والوصائل والحوامي، ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾ وذلك لحم الخنزير والربا، وما كانوا يستحلونه من المطاعم والمشارب التي حرمها الله.[1]

(قوله تعالى: ﴿يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ قال طاوس: المعروف الشريعة والسنة، والمنكر ما لا يعرف في شريعة ولا سنة).[2]

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ﴾ المنزل مع اتباع النبي صلى الله عليه وسلم (إشارة إلى اتباع الكتاب والسنة).[3]

وهكذا جعل الله تعالى طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم واجبة كطاعة الله عز وجل، وغاير بينهما فجعلهما طاعتين في آيات كثيرة.[4]

4) وظيفته صلى الله عليه وسلم كقاض وحاكم قال الله عز وجل: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا﴾ [النساء: 105]، ففي هذه الآية تشريف للنبي صلى الله عليه وسلم وتفويض إليه، وتقويم أيضا على الجادة في الحكم، وقوله تعالى: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ (معناه: على قوانين الشرع، إما بوحي ونص، أو بنظر جار على سنن الوحي)[5]، فلم يكن صلى الله عليه وسلم يحكم بهواه بل بما علَّمه الله وألهمه إياه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ [النجم: 3-4]، وفي هذا دليل على عصمته صلى الله

([1]) ينظر: جامع البيان: 492/10.

([2]) معالم التنزيل: 239/2؛ البحر المحيط: 102/2.

([3]) أنوار التنزيل: 37/3.

([4]) ينظر: المطلب الثاني من المبحث الأول.

([5]) المحرر الوجيز: 108/2.

عليه وسلم فيما يُبَلِّغ عن الله من جميع الأحكام وغيرها)[1]؛ فحكمه صلى الله عليه وسلم بما جاء في القرآن هو بيان عملي له، وهو أمر زائد على مجرد البلاغ لها.

5) وظيفته صلى الله عليه وسلم بأن جعله الله تعالى أسوة حسنة، يجب على المسلمين اتباعه والاقتداء به؛ قال الله عز وجل: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: 21]، (الإسوة كالقدوة، وهي الحالة التي يكون الإنسان عليها في اتباع غيره إن حسنا وإن قبيحا، وإن سارا وإن ضارا؛ ولهذا قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾، فوصفها بالحسنة)[2]، والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم قدوة حسنة صالحة في كل شؤون الحياة؛ فيقتدى به في جميع أفعاله ويتعزى به في جميع أحواله.[3]

وقال عز وجل: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: 164] ، فالله – عز وجل – يمتن بـ (هذه المنة التي امتن الله بها على عباده، أكبر النعم، بل أصلها، وهي الامتنان عليهم بهذا الرسول الكريم الذي أنقذهم الله به من الضلالة، وعصمهم به من الهلكة، فقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ يعرفون نسبه، وحاله، ولسانه، من قومهم وقبيلتهم، ناصحا لهم، مشفقا عليهم، ﴿يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ﴾ آيات الله، يعلمهم ألفاظها ومعانيها، ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾ من الشرك، والمعاصي، والرذائل، وسائر مساوئ الأخلاق، ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ هي: السنة، التي هي شقيقة القرآن، أو وضع الأشياء مواضعها، ومعرفة أسرار الشريعة، فجمع لهم بين تعليم الأحكام، وما به تنفذ الأحكام، وما به تدرك فوائدها وثمراتها).[4]

وبهذا يتضح أن القرآن الكريم أكد مرارا وتكرارا على كون النبي صلى الله عليه وسلم ليس مبلغا للقرآن الكريم فقط، وإنما هو مبلغ ومبين ومشرع وقاض وحاكم وأسوة حسنة، وهذا هو الدور المنوط بسنته الشريفة صلى الله عليه وسلم.

([1]) تيسير الكريم الرحمن: 199.

([2]) المفردات في غريب القرآن: 76.

([3]) ينظر: معالم التنزيل: 624/3؛ الجامع لأحكام القرآن: 155/14.

([4]) تيسير الكريم الرحمن: 155.

مجلة
جامعة المهرة
للعلوم الإنسانية
مجلة علمية نصف سنوية محكمة
العدد التاسع عشر- رجب 1447هـ- ديسمبر 2025م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

ثانيا: الرد من السنة المشرفة: جاء في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ما يؤكد وجوب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم، وعدم قصر الطاعة على القرآن الكريم؛ فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَنْ يَأْبَى؟ قَالَ: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى"[1]، وعن أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ، وَنَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لَا نَدْرِي، وَمَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللهِ اتَّبَعْنَاهُ"[2]، وعَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: " أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْثَنِي شَبْعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ".[3]

ثالثا: الرد من اللغة والعقل:

إن لفظة الرسول الواردة في القرآن الكريم تفيد شخص النبي صلى الله عليه وسلم لا القرآن كما يدعون؛ فإطلاق الرسول على القرآن يخالف اللغة؛ فالإرسال في اللغة: التوجيه[4]، فإذا بعثت شخصاً في مهمة فهو رسولك، قال تعالى حاكياً قول ملكة سبأ: ﴿وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: 35]، والرسول الذي يتابع أخبار الذي بعثه؛ أُخِذ من قول العرب: قد جاءت الإبل رَسَلاً: إذا جاءت متتابعة.[5]

(والرسول ينطلق من طرف من أرسله برسالة متميزة عنه؛ أي ليس هو منشئها ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: 29]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: 107]، وهكذا المعنى بالنسبة لكل إرسال الله رسولا، أو رُسُلا إلى أقوامهم، أو إرسال أحد أحدًا في أمر ﴿فَأَرْسَلُواْ وَارِدَهُمْ﴾ [يوسف: 19]، ﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [الشعراء: 53]، أو تكليفه بأمر ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [الأنعام: 61]، ﴿وَمَآ أُرْسِلُواْ عَلَيْهِمْ حَٰفِظِينَ﴾ [المطففين: 33]، وكل ذلك كثير في

---

(1) رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الِاعْتِصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَابُ: الِاقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، (92/9)، رقم: (7280).

(2) وقال محققو المسند: "إسناده صحيح". رواه الإمام أحمد في مسنده (39/ 302)، رقم: (23876).

(3) رواه الإمام أحمد في مسنده (410/28)، رقم: (17174)، وقال محققو المسند: "إسناده صحيح".

(4) لسان العرب: 283/11؛ الكليات: 77.

(5) الزاهر في معاني كلمات الناس: 34/1.

القرآن).[1] وعلى ذلك فالرُّسل إنّما سمّوا بذلك؛ لأنَّهم وُجّهوا من قبل الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَا﴾ [المؤمنون: 44]، وهم مبعوثون برسالة معينة مُكلَّفون بحملها وتبليغها ومتابعتها.

فمعنى قول الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران: 144]، (أي: ليس ببدع من الرسل، بل هو من جنس الرسل الذين قبله، وظيفتهم تبليغ رسالات ربهم وتنفيذ أوامره، ليسوا بمخلدين، وليس بقاؤهم شرطا في امتثال أوامر الله، بل الواجب على الأمم عبادة ربهم في كل وقت وبكل حال).[2]

رابعا: الرد بإجماع الصحابة رضي الله عنهم والتابعون ومن بعدهم ممن يعتد بقوله من علماء المسلمين رحمهم الله على وجب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم وعدم قصر الطاعة على القرآن الكريم.

أجمعت الأمة من عهد الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم التابعين والأئمة المجتهدين وسائر علماء المسلمين رحمهم الله، على حجية السُّنة ووجوبِ العمل بها، والتحاكم إليها، والسَّير على هديها في كل جوانب الحياة ولا يوجد إماماً من الأئمة المجتهدين يُنكر الاحتجاج بها، والعمل بمقتضاها إلاَّ نفراً ممَّنْ لا يُعتدُّ بخروجهم على إجماع المسلمين من الخوارج، والروافض، ومَنْ نحا نحوهم وشذَّ شذوذهم من دعاة الإلحاد في عصرنا.

وممن نقل الإجماعَ على حجية السنة:

1- الإمام الشافعي رحمه الله، فما نقل عنه أنه: "أجمع المسلمون على أن مَنْ استبانت له سنةُ رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم؛ لم يكن له أن يَدَعَها لقول أحدٍ من الناس".[3]

2-ابن تيمية رحمه الله، قال في الفتاوى: "وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولا عاما يتعمد مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من سنته؛ دقيق ولا جليل؛ فإنهم متفقون اتفاقا يقينيا على وجوب اتباع الرسول وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم".[4]

---

(1) المعجم الاشتقاقي المؤصل: 800/2.

(2) تيسير الكريم الرحمن: 150.

(3) إعلام الموقعين: 11/2.

(4) مجموع الفتاوى: 20 /232.

3- الشوكاني رحمه الله حيث قال: "والحاصل أن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام".[1]

خامسا: إن الآيات التي استدلوا بها تفيد أن مهمة الرسول صلى الله عليه وسلم تتجلى في تبليغ الناس الرسالة، وليس عليه هداهم، أو إكراههم على الاعتقاد والإيمان؛ ففي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الشورى: 48] يأمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم بإن المشركين إذا أعرضوا عما جاءهم به من الحق، وعما دعاهم إليه من الرشد، فلم يستجيبوا له، وأبوا قبوله منه، أن يتركهم وشأنهم، فإن الله تعالى لم يرسله رقيبا عليهم يحفظ عليهم أعمالهم ويحصيها؛ ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ فما عليه صلى الله عليه وسلم إلا أن يبلغهم ما أرسل به إليهم من الرسالة، فإذا بلغهم ذلك، فقد قضى ما عليه[2]، وفي هذا تأنيس وتسلية من الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم[3]، ولا وجه لمن استدل بها على حصر مهمة الرسول صلى الله عليه وسلم في تبليغ القرآن وحده.

ومعنى قول الله تعالى: ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء: 136]، أي: (﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ يقول: صدقوا بالله، وبمحمد رسوله أنه لله رسول مرسل إليكم وإلى سائر الأمم قبلكم، ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ يقول: وصدقوا بما جاءكم به محمد من الكتاب الذي نزله الله عليه؛ وذلك القرآن، ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ يقول: وآمنوا بالكتاب الذي أنزل الله من قبل الكتاب الذي نزله على محمد صلى الله عليه وسلم وهو التوراة والإنجيل).[4]

فهل يصح من عاقل أن يفسر كلمة الرسول في الآيتين بأنها القرآن؟!

وأما المعنى الصحيح لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [محمد: 2]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ والذين صدقوا الله وعملوا بطاعته، واتبعوا أمره ونهيه، وآمنت قلوبهم وسرائرهم، وانقادت جوارحهم وبواطنهم وظواهرهم، وقاموا بما عليهم من حقوق الله، وحقوق العباد الواجبة والمستحبة، ﴿وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ

---

(1) إرشاد الفحول: 97/1.

(2) جامع البيان: 536/20.

(3) المحرر الوجيز: 42/5؛ التفسير الكبير: 609/27.

(4) جامع البيان: 594/7.

عَلَىٰ مُحَمَّدٍ﴾ وصدقوا بالكتاب الذي أنزل الله على محمد، وهو عطف خاص على عام، وإنما ذكره بلفظ الاختصاص مع ما يجب من الإيمان بجميع ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى؛ تعظيما لشأن القرآن الكريم، وتعظيما لشأن الرسول، فلم يخالفوه في شي، وصدقوه صلى الله عليه وسلم فيما جاء به، وتنبيها على أنه شرط في صحة الإيمان بعد بعثته صلوات الله وسلامه عليه، فلا يتم الإيمان إلا به[1]، ولذلك أكده بجملة معترضة حسنة؛ هي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ﴾ اعتراضاً على طريقة الحصر[2]، (وعبر عن الجلالة هنا بوصف الرب؛ زيادة في التنويه بشأن المسلمين)[3]؛ والعلم عند الله تعالى. وفي الآية دليل على فساد استدلالهم إذ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم القرآن والسنة؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ [النجم: 3-4].

والمعنى الصحيح لقوله عز وجل: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر: 55][4]: أن القرآن العزيز تضمن عقائد نيرة؛ كمحبة الله، وخشيته، وخوفه، ورجائه، كما تضمن أوامر من الأعمال الظاهرة؛ كالصلاة والزكاة والصيام والحج، والصدقة وأنواع الإحسان، ونحو ذلك مما أمر الله به، ونواهي منجية، كما تضمن دعوات على الطاعات والبر، وحدودا على المعاصي، ووعيدا على بعضها؛ وهو أحسن ما أنزل إلينا من ربنا، فالمتبع لأوامر ربه في هذه الأمور ونحوها هو المنيب المسلم.[5]

ولكن ما الذي يبين القرآن الكريم ويوضحه؟ الذي يبينه ويوضحه سنة النبي صلى الله عليه وسلم، قال الشنقيطي رحمه الله: (ولا شك أن القرآن أحسن ما أنزل إلينا من ربنا، والسنة مبينة له).[6] فلا وجه لاستدلالهم بهذه الآية الكريمة على ما ذهبوا إليه من أن الله تعالى أمر باتباع الأحسن، والقرآن

([1]) ينظر: معالم التنزيل: 208/4؛ الجامع لأحكام القرآن: 224/16؛ تفسير القرآن العظيم: 306/7.

([2]) جامع البيان: 180/21؛ أنوار التنزيل: 119/5؛ لباب التأويل: 139/4؛ البحر المحيط: 458/9؛ تفسير القرآن العظيم: 306/7؛ تيسير الكريم الرحمن: 784.

([3]) التحرير والتنوير: 75/26.

([4]) جامع البيان: 232/20؛ معالم التنزيل: 97/4؛ التفسير الكبير: 466/27؛ الجامع لأحكام القرآن: 270/15؛ تفسير القرآن العظيم: (7/ 110.

([5]) المحرر الوجيز: 537/4؛ تيسير الكريم الرحمن: 727؛ جامع البيان: 232/20؛ معالم التنزيل: 97/4؛ التفسير الكبير: 466/27؛ الجامع لأحكام القرآن: 270/15؛ تفسير القرآن العظيم: 7/ 110.

([6]) أضواء البيان: 7/ 512.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

أحسن من السنة، بل في الآية دليل على فساد استدلالهم فليست الآية للمقارنة بين القرآن والسنة، والله أعلم.

وخلاصة القول في الرد على هذه الشبهة ما يلي:

أولا: إن مهمة البلاغ التي كلف بها النبي صلى الله عليه وسلم لا تتوقف على تبليغ القرآن فقط؛ فالتبليغ لا يكون بالقرآن وحده، ولا يتحقق إلا بالسنة مع القرآن، وأكد القرآن الكريم مرارا وتكرارا على كون النبي صلى الله عليه وسلم ليس مبلغا للقرآن الكريم فقط، وإنما هو مبلغ ومبين ومشرع وقاض وحاكم وأسوة حسنة، وهذا هو الدور المنوط بسنته الشريفة.

ثانيا: جاء في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ما يؤكد وجوب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم، وعدم قصر الطاعة على القرآن الكريم.

ثالثا: إن لفظة الرسول الواردة في القرآن الكريم تفيد شخص النبي صلى الله عليه وسلم لا القرآن كما يدعون. وأن الآيات التي استدلوا بها تفيد أن مهمة الرسول صلى الله عليه وسلم تتجلى في تبليغ الناس الرسالة، وليس عليه هداهم، أو إكراههم على الاعتقاد والإيمان.

رابعا: أجمع الصحابة رضي الله عنهم والتابعون ومن بعدهم ممن يعتد بقوله من علماء المسلمين رحمهم الله على وجب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم وعدم قصر الطاعة على القرآن الكريم.

خامسا: بيان المعنى الصحيح للآيات التي استدلوا بها.

فظهر بهذه الردود بطلان ما ذهبوا إليه من قصر طاعة النبي صلى الله عليه وسلم على ما بلغ من القرآن دون السنة، وأن مهمة النبي صلى الله عليه وسلم تنحصر في تبليغ القرآن فقط دون السنة.

خاتمة البحث

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد؛ ففي خاتمة هذا البحث الخص أهم النتائج وأهم التوصيات فيما يلي:

أولا: أهم النتائج:

1-كل الشبهات التي أثارها أعداء الدين حول طاعة النبي صلى الله عليه وسلم تقوم على المغالطات والتدليس.

2- الأصل هو نشر الخير وبث أصول العلم والإيمان، وأما تفنيد الشبهات فيحتاج إليه عند انتشار شبهة ما ورواجها، وخوف الفتنة على الناس منها؛ فحينئذ يرد عليها ويبين للناس الحق فيها، فهو استثناء وليس أصلا، وله ضوابطه ومنها:

أ-أن يسبقها تأصيل الحق.

ب-أن يكون الرادّ ذا علم مؤصّل.

ت-استعراض أدلة أصحاب الشبهة.

ث-الرد والتفنيد للشبهات والإشكالات عقيب إيرادها مباشرة، وفي غاية الإحكام والقوة.

ج-مراعاة المصالح والمفاسد في ذلك.

ثانيا: أهم التوصيات:

1- أوصي بتعليم الأدلة من القرآن الكريم والسنة المطهرة وأقوال السلف الصالح؛ الدالة على وجوب طاعة النبي صلي الله عليه وسلم، والأمر بإتباعه، والاقتداء به صلي الله عليه وسلم، ونشرها في جميع شرائح المجتمع عبر الوسائل المتاحة.

2-أوصي الباحثين بالاعتناء وبدل المزيد في تفنيد ودحض الشبه بالميزان العلمي الصحيح، وإثراء هذا الموضوع.

3- أوصي بعمل تطبيقات في الأجهزة المحمولة، وإنشاء مواقع إلكترونية بجميع اللغات العالمية تتخصص في التعريف بالإسلام تعريفا صحيحا، وتبصر بوجوب طاعة النبي صلي الله عليه وسلم، وذكر مواطن وأحوال أوامره ونواهيه صلى الله عليه وسلم، وتبين زيف الشبه التي أثيرت حول الموضوع.

4- عقد ندوات ومؤتمرات متخصصة؛ لتفنيد ما يدعيه أعداء الإسلام حول طاعة النبي صلى الله عليه وسلم.

5- إنشاء مؤسسات وموسوعة علمية إسلامية باللغات العالمية، تتخصص في الرد على الشبه والطعون التي يثيرها أعداء الإسلام.

7- نشر الردود على الشبهات وترجمتها إلى اللغات العالمية على مواقع التواصل الاجتماعي بأسلوب مركز سهل العبارة.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يتوفنا على سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وأن يحشرنا في زمرته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وسيد المرسلين نبينا ومحمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وأتباعه إلى يوم الدين.

مراجع البحث

ابن جزي، محمد بن أحمد ، التسهيل لعلوم التنزيل لأبي القاسم، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط1 - 1416 هـ.

أبو زيد، بكر بن عبدالله، الرد على المخالف من أصول الإسلام، دار العاصمة الرياض،ط1 ، 1414هـ.

ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد ، التاريخ الكبير، تحقيق: صلاح بن فتحي هَلل، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1427هـ - 2006م.

ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد (ت: ٢٣٥ هـ)، المصنف، تحقيق: سعد بن ناصر الشثري، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل (ت: ٥٣٥ هـ)، الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، محمد بن محمود أبو رحيم، دار الراية السعودية، ط2، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

الألباني، محمد ناصر الدين ، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض الطبعة الأولى، جـ 1 - 4: 1415 هـ - 1995 م، جـ 6: 1416هـ - 1996م، جـ 7: 1422هـ - 2002م.

الأنباري، محمد بن القاسم أبو بكر (ت: ٣٢٨ هـ)، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب ، التقريب والإرشاد الصغير، قدم له وحققه وعلق عليه: د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط2، 1418هـ - 1998م.

البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، بدون رقم طبعة، مصر، ١٣١١ هـ.

البزار، أحمد بن عمرو ، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، (بدأت 1988 م، وانتهت 2009 م).

البغوي، الحسين بن مسعود (ت: ٥١٠هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط1، 1420 هـ.

بن ماجة، محمد بن يزيد سنن بن ماجة، (209 - 273 هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ - 2009م.

بن منصور، سعيد (ت: ٢٢٧ هـ)، السنن، تحقيق: فريق من الباحثين، دار الألوكة للنشر، السعودية، ط1، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

البيضاوي، عبد الله بن عمر (ت: ٦٨٥هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط1، ١٤١٨هـ.

البيهقي، أحمد بن الحسين (ت: ٤٥٨ هـ)، المدخل إلى علم السنن، اعتنى به وخرَّجَ نقُولَه: محمد عوامة، دار اليسر للنشر والتوزيع، مصر، دار المنهاج للنشر والتوزيع، لبنان، ط1، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٧م.

بن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت: ٧٢٨هـ)، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط2، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

الثعلبي، أحمد بن إبراهيم ، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ. د. زيد مهارش، أ. د. أمين باشه، تحقيق: عدد من الباحثين، دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1436هـ - 2015م.

جبل، محمد حسن حسن ، المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، مكتبة الآداب، مصر، ط1، ٢٠١٠م.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت: ٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1 ،١٤٢٢هـ.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن ، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، بدون سنة طبع.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت: ٨٥٢ هـ)، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق وتخريج وتعليق: سمير بن أمين الزهري، دار الفلق، السعودية، ط7، ١٤٢٤هـ.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي فتح الباري بشرح البخاري، المكتبة السلفية، مصر، ط1، 1380 - 1390هـ.

الحكمي، حافظ بن أحمد بن علي (ت: ١٣٧٧هـ)، معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، السعودية، ط1، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

حمزة، محمد، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المركز الثقافي العربي، المغرب، الدار البيضاء، ط1، 2015م.

ابن حنبل، أحمد الشيباني، مسند أحمد، تحقيق مجموعة من الأساتذة بإشراف الشيخ: شعيب الأرنؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1419هـ.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ)، ، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، لبنان، بدون رقم الطبعة، ١٤٢٠هـ.

الخازن، علي بن محمد الشيحي (ت: ٧٤١هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، ١٤١٥هـ.

الخَطّابي، حمد بن محمد ، معالم السنن، بدون دار طبع، ط1، 1351هـ - 1932م.

الخطابي، حمد بن محمد، أعلام الحديث، تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) ط1، 1409هـ - 1988م.

الخطيب التبريزي، محمد بن عبد الله ، مشكاة المصابيح، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، لبنان، ط3، ١٩٨٥م.

الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن ، مسند الدارمي، تحقيق: الدكتور مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، بدون ناشر، الط1، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

أبو داود سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥ هـ)، سنن أبي داوود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، سوريا، لبنان، ط1، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

الرازي ،محمد بن عمر (ت: ٦٠٦هـ)، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط3، ١٤٢٠ هـ.

الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (ت: ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، سوريا، لبنان، ط1، ١٤١٢ هـ.

الزجاج، إبراهيم بن السري ، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ- 1988م.

الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: ٧٩٤ هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

زينو، علي محمد ، القرآنيون، نشأتهم – عقائدهم، دار القبس، دمشق، ط1، 1432هـ - 2011م.

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر (ت: ١٣٧٦هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1 ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

السمعاني، منصور بن محمد (ت: ٤٨٩هـ)، تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، السعودية، ط1، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت: ٧٥٦ هـ)، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١ هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون رقم طبعة،١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، الجامعة الإسلامية، السعودية، ط3، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت: ٧٩٠ هـ)، الموافقات، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، السعودية، دار ابن عفان، مصر، ط1، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار (ت: ١٣٩٣هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار عطاءات العلم، السعودية، دار ابن حزم، لبنان، ط5، ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م.

أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم، دفاع عن السُنَّة ورد شبه المُسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ط2، 1406هـ - 1985م.

الشوكاني، محمد بن علي (ت: ١٢٥٠هـ)، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، سوريا، لبنان، ط1، ١٤١٤هـ.

الشوكاني، محمد بن علي ،إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، دار الكتاب العربي، ط1، 1419هـ - 1999م.

صدِّيق، إبراهيم بن محمد ، منكرو السنة في مواجهة مع القرآن الكريم (دعوى الاكتفاء بالقرآن ... عرض ومناقشة)، إصدار مركز سلف للبحوث والدراسات.

صدِّيق، إبراهيم بن محمد ، هل هناكَ وحيٌ آخر غير الكُتبِ المنزَّلة؟ حجةٌ أخرى على منكري السُّنة، إصدار مركز سلف للبحوث والدراسات.

الطبراني، سليمان بن أحمد ، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد - عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1415هـ - 1995م.

الطبري، محمد بن جرير (ت: ٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، ط1، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت: ١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، بدون رقم طبعة، ١٩٨٤م.

العثيمين، محمد بن صالح ، تفسير القرآن الكريم «سورة الأنعام»، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1433هـ - 2012م.

ابن عطية، عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، ١٤٢٢هـ.

ابن عقيل البغدادي، علي (ت: ٥١٣ هـ)، الواضح في أصول الفقه، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 1420هـ - 1999م.

ابن عقيل البغدادي، علي (ت: ٥١٣ هـ)، الواضح في أصول الفقه، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

العكبري، عبيد الله بن محمد بن بَطَّة (ت: ٣٨٧ ه)، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، السعودية، بدون رقم طبعة، بدون تاريخ طبع.

ابن فارس أحمد (ت: ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بدون رقم طبعة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

الفراء، محمد بن الحسين أبو يعلى الحنبلي (ت: ٤٥٨ ه)، العدة في أصول الفقه، تحقيق: د أحمد بن علي بن سير المباركي، بدون ناشر، السعودية، ط2، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

قاسم عبد الرحمن بن محمد رحمه الله، وساعده: ابنه محمد، مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، بدون رقم طبعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري (ت: ٢٧٦ ه)، تأويل مختلف الحديث، المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراق، لبنان، ط2، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

القرطبي، محمد بن وضاح ، البدع والنهي عنها، تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، مصر، مكتبة العلم، السعودية، ط1، ١٤١٦ هـ.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت: ٧٥١ه)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت:٧٥١ه)، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد، دار عطاءات العلم، السعودية، دار ابن حزم، لبنان، ط3، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، بدون رقم طبعة، بدون تاريخ طبع.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت: ٧٧٤ه)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، السعودية، ط2، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

الكفوي، أيوب بن موسى (ت: ١٠٩٤ه)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان، بدون تاريخ طبع.

اللالكائي، هبة الله بن الحسن (ت: ٤١٨ ه)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

المَرْوَزِي، محمد بن نصر بن الحجاج (ت: ٢٩٤ه)، السنة، تحقيق: سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط1، ١٤٠٨هـ.

المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى ، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية، عالم الكتب، بيروت، 1406هـ - 1986م.

ابنمنظور محمد بن مكرم بن على (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، لبنان، ط3، ١٤١٤ هـ

النسائي، أحمد بن شعيب (ت 303 هـ)، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ - 2001م.

النعمي، عيسى بن محسن بن عيسى ، دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد، مكتبة دار المنهاج، للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1435هـ

النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري (ت: ٢٦١ هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون رقم طبعة، مصر، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

الهروي، أبو إسماعيل (ت: ٤٨١ هـ)، ذم الكلام وأهله، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط1، (١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م) - (١٤٢٢ هـ=٢٠٠٢م).

المو اقع الإلكترونية:

1-مواقع القرآنيين. ("موقع أهل القرآن" و"موقع مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم الإسلامي" و"موقع عرب تايمز" و"موقع غلوبال ريبورت" و"موقع إزالة القناع).

2-موقع الألوكة "الباطنيون الجدد" د محمود بن أحمد الدوسري.

المراجع الأجنبية:

1- اكتشاف البنسلين وتطويره، الجمعية الكيميائية الأمريكية للمعالم الكيميائية التاريخية الدولية، متحف مختبر ألكسندر فليمنج، لندن، المملكة المتحدة، 1999م.

2-مجلة جينات (Genes)، العدد: 12، سنة النشر: 2021، بازل، سويسرا.

مو اقع إلكترونية:

موقع موسوعة الفتاوى:http://www.fatawa.com/view/300